عوارض التركيب
في معلقة زهير بن أبي سلمى
(دراسة نحوية دلالية)

دكتور
عمر بن عواد الحربي
أستاذ مساعد اللغة والنحو
كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى

عوارض التركيب
في معلقة زهير بن أبي سلمى
دراسة نحوية دلالية

عمر الحربي

كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى

مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية

oaharbi@uqu.edu.sa

الملخص :

تأتي أهمية هذا البحث من كونه صورةً تطبيقية وظيفية لتداخل العلوم البينية من نحو وبلاغة وأدب، وذلك من خلال تحليل البنية الأساسية للجملة العربية، وبيان كيفية تركيب عناصرها، وبيان قواعد هذا التركيب، وأحكام ما يطرأ على هذه العناصر من تغيُّرات، أضف إلى ذلك أن هذه النوعية من الدراسات (النحوية الدلالية) تعتمد على القصد إلى دراسة التركيب النحوي من حيث كونه ركناً من أركان البناء الشعري، وتطويعه لخدمة الدلالة التي يقصد إليها وارتباط الوظيفة النحوية بالدلالة تبعًا لمقتضى الكلام وغرض المتكلم.

وقد خصصت هذا البحث لمعلقة "زهير بن أبي سُلْمَى" للكشف عن دور المعنى النحوي في إمداد التركيب بمعناه المراد، ودور شكل بناء الجملة في بيان خصوصية لغة الشعر.

الكلمات الدالة: عوارض التركيب – معلقة زهير بن أبي سلمى .

Symptoms of the composition in the poem Zuhair ibn Abi Salma

Omer alharbi
Faculty of Arabic Language, Umm Al Qurra University, Makka, KSA.
oaharbi@uqu.edu.sa E-Mail:

Abstract

This is a practical image of the application of the interrelationship between the sciences and the eloquence and literature, through the application of its components, and the definition of the rules of this structure, and the provisions of these changes, adding that this type of studies (grammatical semantic) based on intent To study the grammatical structure in terms of being a pillar of construction and literature.

This research has been devoted to the comment of Zuhair ibn Abi Salma to reveal the role of grammatical meaning in supplying the structure in its meaning, and the role of the form of syntax in the statement of the language of poetry.

Keywords : Mounting symptoms – The poem of Zuhair ibn Abi Salma

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه ومن سار على دربه واقتفى أثره إلى يوم الدين..

أما بعد؛ فإن الأهمية النحوية الدلالية لهذا البحث تأتي من كونه صورةً تطبيقية وظيفية لتداخل العلوم البينية من نحو وبلاغة وأدب، وذلك من خلال تحليل البنية الأساسية للجملة العربية، وبيان كيفية تركيب عناصرها، وبيان قواعد هذا التركيب، وأحكام ما يطرأ على هذه العناصر من تغيُّرات، أضف إلى هذا أن هذه النوعية من الدراسات (النحوية الدلالية) تعتمد على القصد إلى دراسة التركيب النحوي من حيث هو ركن من أركان البناء الشعري، وتطويعه لخدمة الدلالة التي يقصد إليها وارتباط الوظيفة النحوية بالدلالة تبعًا لمقتضى الكلام وغرض المتكلم.

وقد خصصت هذا البحث لمعلقة زهير بن أبي سلمى للكشف عن دور المعنى النحوي في إمداد التركيب بمعناه المراد، ودور شكل بناء الجملة في بيان خصوصية لغة الشعر، كما أن للوقوف على نظام الجملة في الشعر أهميةً كبرى؛ فمن المعلوم أن النص الشعري دائمًا فيه ما ليس في النثر من ترابط وتداخل واتصال (إبداع الشاعر) مما يتطلب فهما دقيقًا وتحليلا متأنيًا (إبداع القارئ).

لقد اشتهرت معلقة زهير بن أبي سلمى – وشعره عمومًا – بالأهمية النحوية والقيمة الأدبية العالية؛ فأما الأهمية النحوية فتتجلى في أبيات شعره التي تُعدُّ شاهدًا على بعض القضايا النحوية، وأما عن القيمة الأدبية فتتمثل في أن معلقته هي إحدى المعلقات السبع الجاهليات.

واقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول.

أما التمهيد ففيه ثلاثة مباحث، وقد تناولت فيها: مفهوم معنى البنية الأساسية وعوارض التركيب، وصلة النحو بالشعر الجاهلي، والتعريف الموجز بزهير بن أبي سلمى، ومعلقته الشهيرة.

وأما الفصول الثلاثة فقد عرضت فيها لعوارض التركيب في المعلقة على النحو التالي:

الفصل الأول: الحذف: وفيه مبحثان:

المبحث الأول: حذف المبتدأ.

المبحث الثاني: حذف المفعول به.

الفصل الثاني: الزيادة: وفيه مبحثان:

المبحث الأول: زيادة الباء:

المبحث الثاني: زيادة اللام:

الفصل الثالث: التقديم والتأخير: وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تقديم الخبر على المبتدأ.

المبحث الثاني: تقديم شبه الجملة داخل إطار الجملة الفعلية.

أما منهج الدراسة فقد اتبَّعتُ المنهج الإحصائي الوصفي الذي يعتمد على جمع المادة العلمية، ثم ترتيبها وإعادة صياغتها في ضوء التحليل الدلالي.

التمهيد

المبحث الأول

البنية الأساسية وعوارض التركيب

يتضح مفهوم البنية الأساسية من خلال تعريف الدكتور محمد حماسة بأنها النظام اللغوي التجريدي الثابت لتصور تركيب الجملة في الحالة الأولى من حالاته التي يعد بناء الجملة تنفيذًا حيًّا واقعيًّا له، وأنه عند النظر في كتب النحاة الأقدمين نجد أن مصطلح البنية الأساسية لم يكن له ذكر في كتبهم، فهو مصطلح حديث، ولكننا نرى عندهم مصطلحات أخرى مشابهة لهذا المصطلح، منها مصطلح (الأصل) ويعنون به (أصل الوضع) أو (أصل الكلام)، وقد جمع الدكتور تمام حسان في كتابه الأصول كثيرًا من القواعد التي جاء فيها مصطلح الأصل الذي قد يعرض له الحذف أو التقديم والتأخير[1].

كذلك نجد أن النحاة القدماء كانوا يعبرون عن البنية الأساسية بأسلوب آخر مثل (تقديرُه: كذا) أو (تأويلُه: كذا)، مما يدل على أن هناك بنيةً أساسية وراء هذه الجملة المذكورة، وهذا ما يؤكد أن "النحاة لم يكونوا يتعاملون في تحليل الجملة مع ظاهر التركيب أو مع البناء الظاهري فقط، بل كانوا يتعاملون في

(١) الأصول، دراسة للفكر اللغوي عند العرب، د.تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م، ص ١٢٨، وينظر: بناء الجملة العربية، الدكتور محمد حماسة عبداللطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص ٢٤٦ بتصرف

كثير من الحالات مع البنية الأساسية، وما يؤولون به البناء الظاهري هو الذي يمثل البنية الأساسية لديهم"[١].

وقد يكون التأويل "للتوفيق بين البناء الظاهري والبنية الأساسية برد البناء المنطوق إلى قوانين البنية التي يحددها النظام اللغوي لتركيب الجملة"[٢]، وبذلك يتضح لنا جليًّا أنَّه "خلف هذا التركيب الظاهر يكمن تركيب آخر في ضوئه يتحدد المعنى الوظيفي لعناصر الجملة، وثمة صلة بين التركيبين"[٣]؛ فالتركيب الظاهر هو البنية السطحية والتركيب الآخر هو البنية الأساسية.

وأن هناك من الدلائل ما يشير إلى اتباع النحاة القدماء للبنية الأساسية عند تحليلهم لبناء الجملة العربية، ومنها وجود ما يعرف بالمحل الإعرابي، وبالإعراب التقديري، وحكمهم بحذف بعض العناصر، وحكمهم بتقديم بعض أجزاء الكلام[٤].

وللبنية الأساسية خصائص وضحها بعض المعاصرين، منها:

١) اختصاصها بأنها تجريدية وثابتة ومحدودة، ولكن ما تنتجه غير ثابت وغير محدود، لأنه متكرر في مظهره، فهي تشبه البحر الشعري، فالبحر الطويل

---

(١) بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة، دار غريب للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٤م، ٢٤٠ . ٢٥٤.

(٢) السابق: ٢٤٤.

(٣) الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، د. محمد ابراهيم عبادة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص١٧٥.

(٤) ينظر: بناء الجملة العربية: ٢٤٤.

مثلا ثابت ولكن القصائد التي نظمت عليه غير محدودة، فهي بذلك تخدم التحليل اللغوي الذي يعتمد على نماذج من المادة غير محددة(١).

٢) أنها تتحكم – أي: البنية الأساسية – في قصر الجملة العربية أو طولها، وكما تتحكم في إدراك العلاقات النحوية الكاملة في الجملة من خلال إضافة أو حذف عنصر إليها(٢).

٣) أنه يمكن وصف البنية الأساسية بأنها بنية محورية تنقسم إلى قسمين: بنية أساسية للجملة الاسمية (مبتدأ + خبر)، وبنية أساسية للجملة الفعلية (فعل+ فاعل) فهي هنا . أي: البنية الأساسية المحورية . تتألف من العناصر الإسنادية الأصلية (الفعل + الفاعل) و(المبتدأ + الخبر)(٣).

٤) أنّ اختلاف البنية الأساسية هو الذي يؤدي إلى اختلاف البناء الظاهري(٤).

٥) أنَّ للبنية الأساسية دورًا أساسيًّا في التفسير النحوي، وهناك إشارات في كتب القدماء مثل (تقديره: كذا) (الأصل فيه: كذا) (تأويله: كذا).. إلخ؛ حيث ينظر التفسير إلى البناء المنطوق وإلى البنية الأساسية معًا(٥).

---

(١) السابق: ٢٤٤، وينظر: عوارض التركيب في بناء الجملة الاسمية، رسالة ماجستير، فكري عبدالمنعم السيد النجار، كلية دار العلوم – جامعة القاهرة، ٢٠٠٢م، ص٧٥.

(٢) ينظر: بناء الجملة العربية: ٢٤٥

(٣) ينظر: بناء الجملة العربية: ٢٤٧.

(٤) ينظر: السابق: ٢٤٤.

(٥) ينظر: السابق: ٢٤٤.٢٥٢.

٦) أن الجملة في بنيتها لا تتألف من عنصر إسنادي واحد بل من عنصرين هما المسند والمسند إليه(١).

وبذلك تتضح أهمية دراسة البنية الأساسية وأهمية معرفة خصائصها الأولية، لأن دراستها تسهم في فهم وإدراك عوارض التركيب التي تصيبها، كما أن لها دورًا "وراء التفريق بين كثير من الظواهر المتشابهة، فهي وراء التفريق بين الحال والمفعول الثاني في بناء الجملة الذي يحتوى على فعل ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وهي وراء التفرقة بين البدل وعطف البيان، وهي وراء التفرقة بين الإضافة اللفظية والمعنوية، وهي وراء فكرة الجمل التي لها محل من الإعراب، وهي وراء ما يعرف بالمصدر المؤول، وهي وراء كثير من الحذف في بناء الجملة، وهي وراء كل ما يقال عن التقديم والتأخير في بناء الجملة بعناصره المختلفة، سواء أكانت الجملة أسمية أم فعلية، وهي وراء افتراض التركيب الموازي في أسلوب النداء، وأسلوب الاختصاص، والتحذير والإغراء، والتعجب القياس"(٢).

كذلك تسهم دراسة البنية الأساسية في عملية التقدير التي تساعدنا في فهم الكلام وتفسيره؛ فـ"تفسير الكلام على ظاهره فقط قد يؤدي إلى فساده، وعدم إفادته، وبذلك يصبح اللجوء إلى التقدير ضرورة، وليس هذا التقدير ضربًا من الخيال ولكنه فهم لبنية الكلام الأساسية التي يرد إليها التعبير المنطوق"(٣).

---

(١) ينظر: السابق: ٢٤٧.

(٢) بناء الجملة العربية: ٢٥٧، وينظر: عوارض التركيب في بناء الجملة الاسمية: ٧٧.

(٣) بناء الجملة العربية: ٢٥٣.

لقد كثر الاستخدام اللغوي لكلمة (**العوارض**) في كتب المعاجم العربية كلسان العرب والصحاح وغيره، فهي من العارض، والعارض: هو السحاب الذي يعترض في أفق السماء، والعارض: المرض والداء، فهو عارض على الصحة التي هي الأصل، ويقال: عرضت الناقة، إذا أصابها كسر أو آفة فانحرفت عن الأصل، وكل مانع منعك من شغل فهو عارض، وعارض الفم: ما يبدو منه عند الضحك[1].

والعارض: هو المخالفة والمقابلة، فهو عكس الثوابت، وهذا هو المعنى ذو الصلة بالدراسة، وفي ضوء المعاني السابقة يمكن تحديد أكثر من تعريف واضح لمصطلح (عوارض التركيب)، ومنها:

١) هي ما يلحق بالتركيبات من وسائل عدة مثل (زيادة . حذف . فصل . تقديم وتأخير) مما يغير الصورة الأساسية أو الإطار الثابت الذي وضعه النحاة.

٢) أو كما عرفها أحد الباحثين بأنها إضافة أو حذف أو تبديل بعض العناصر في إطار القاعدة النحوية وليست خروجا على القاعدة النحوية فهي قواعد من القواعد، فالانحراف هنا يهدف إلى غاية، وليس انحرافا عشوائيا، وإلا أصبح ذلك عيبا وأخفى وراءه المعنى بدلا من أن يظهره ويوضحه[2].

---

(١) ينظر: لسان العرب، مادة (عرض).

(٢) ينظر: عوارض التركيب في بناء الجملة الاسمية: ١٣٩.

٣) أو كما يعرفها باحث آخر بأنها كل تغيير يطرأ على البناء المنطوق فيجعله غير مطابق للبنية الأساسية، لإفادة معنى لا يتأتى إلا عن طريق هذا التغيير(١).

وهذه التعريفات تصب في التعريف الشامل الذي وضعه الدكتور محمد حماسة الذي يوضح العوارض بأنها "تحول للبناء من معنى إلى آخر مع المحافظة على البنية الأساسية، كالتقديم والتأخير في مكونات البنية الأساسية، وكالحذف أيضا، والنفي، والاستفهام، والتأكيد، وغير ذلك من العوارض التي تعتور التركيب المنطوق، فتضيف إلى معناه الأول معنى آخر إضافيا عن طريق إضافة بعض العناصر الأخرى، أو التبادل في مواقع بعض العناصر، فتقديم المفعول به مثلا في (إياك نعبد) ليس فيه إضافة لعنصر جديد لم يكن موجودا من قبل، وهو بذلك يفيد معنى ما لا يفهم من غير تقديمه"(٢).

إنَّ المتتبع لكتب النحويين – قدماء ومحدثين– يلاحظ أن بعضهم قد تغيرت منهجيته من خلال تجاوز الإعراب في دراسة الجملة إلى إدراك ما يعرض لهذه الجملة من خصائص وتغيرات، فنجد هذا الأساس قد بدأ عند القدامى كسيبويه وابن السراج وابن جني وغيرهم، فكان لهم الفضل الأول في هذا الأساس، ومن ثم أخذ المحدثون هذا الأساس وطوروه، وكان على رأسهم الدكتور تمام حسان والدكتور محمد حماسة والدكتور مهدي المخزومي.

---

(١) ينظر: البنية الأساسية للجملة الفعلية، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم – جامعة القاهرة، الباحث: يسري الصاوي، ص٤٢.

(٢) بناء الجملة العربية: ٢٣٧.

وكان سيبويه هو أول المتحدثين عن مصطلح العوارض في كتابه تحت عنوان (هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض)[١]، ثم تحدث عن الحذف قائلا: "اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك ويحذفون ويعوضون ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطًا"[٢].

ونظر ابن السراج إلى الحذف على أنه عارض وذلك في قوله: "وقد يعرض الحذف في المبتدأ والخبر أيضا لعلم المخاطب بما حذف.."[٣].

ثم جاء الإمام عبدالقاهر وتحدث عن عارض الحذف قائلا: "وأنا أكتب لك بديئًا أمثلة مما عرض فيه الحذف" ثم تحدث عن حذف المبتدأ والمفعول به وغيرها.

أما ابن مالك فإنه لم يشر إلى هذا المصطلح، وإنما استعاض عنه بـ(خلاف الأصل) أو (ترك الأصل) من خلال ألفيته؛ فيقول:

وقد يجاء بخلاف الأصل وقد يجئ المفعول قبل الفعل [٤]

ويلزم الأصل لموجب عرا وترك ذاك الأصل حتما قد يرى [٥]

---

(١) الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م، ١/ ٢٤.

(٢) السابق: ١/ ٢٤.

(٣) الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م، ١/ ٦٧.

(٤) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٩٨٥م، ٢/ ٩٦.

(٥) السابق: ٢/ ١٥٤.

وجاء مصطلح عوارض التركيب بهذه الصيغة عند السيوطي حيث تحدث عن التوابع وعوارض التركيب الإعرابي "من تغيير كالإخبار والحكاية والتسمية وضرائر الشعر.. وفي تغييرات الكلم الإفرادية كالزيادة والحذف والإبدال والنقل والإدغام"(١).

أما المحدثون فقد أخذوا هذه الإشارات والمفاهيم من القدماء وطوروها، وجاء على رأسهم الدكتور تمام حسان الذي قال: "وحين رأوا أن الجملة لا تبدو على نمط تركيبي واحد، اقترحوا لها أصلا نمطيًّا تخرج عنه بالزيادة والحذف والإضمار والاستتار.. إلخ، وسموا أصل الحرف، وأصل الكلمة وأصل الجملة باسم جامع هو (أصل الوضع) وذلك في مقابل (أصل القاعدة)، وهو استثناء أصل الوضع"(٢).

يتضح أن الدكتور تمام حسان قد اتبع ابن مالك في تفضيل مصطلح (أصل الوضع) واصفًا فيه البنية الأساسية، وأن أيَّ تغيير في هذه البنية يسمى (خلاف الأصل).

ثم جاء الدكتور محمد حماسة الذي أرى أنه له الفضل في شيوع مصطلح (عوارض التركيب) بين الباحثين، وذلك من خلال جمع المصطلحات التي تتحدث عن الخروج عن الأصل وسماها (عوارض بناء الجملة) وأفرد لها فصلا مستقلا في كتابه بناء الجملة العربية(٣)، وقد تحدث فيه عن البنية الأساسية على

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت، ١/ ٢١.

(٢) الأصول: ١١٥.

(٣) ينظر: بناء الجملة العربية: ٢٣٥.

اعتبار أن العوارض تصيبها وتضيف إليها معنى إضافيًّا فتحدث عن عارضي الحذف والنفي في بناء الجملتين الاسمية والفعلية وأشار إلى أن العوارض كثيرة فقال: "ولن أستطيع أن أستوفي الحديث عن كل عوارض بناء الجملة بهذا المفهوم، فهي كثيرة جدا، ولذلك سوف أكتفي ببعض هذه العوارض، وهي الحذف والنفي، على أن غيرهما قد لا يقل عنهما أهمية، غير أني بهذا أحاول أن أفتح الباب للباحثين الذين يرون في هذا المسلك من التفسير النحوي سبيلا طيعة لتفسير أبنية العربية"(١).

كذلك تحدث الدكتور مهدي المخزومي عن عوارض التركيب وعن احتياج الدرس اللغوي لمثل هذه الدراسات قائلا: "والدرس النحوي كما ينبغي أن يكون إنما يعالج الجملة من حيث تأليفها ونظامها ومن حيث طبيعتها، ومن حيث ما يطرأ على أجزائها في أثناء التأليف من تقديم وتأخير، ومن إظهار وإضمار"(٢).

وبعد هذه النظرة السريعة على أقوال القدماء والمحدثين في عوارض تركيب بناء الجملة يتبين احتياج الدرس النحوي لمثل هذه الدراسات، لما لها من أهمية كبرى وفوائد عظمى، فدراسة هذه العوارض تولد دلالات جديدة في اللغة، وذلك من خلال السياق الذي يأتي فيه العارض، لأن لكل عارض معنى خاصًّا لا يؤديه عارض آخر كما أشار إلى ذلك ابن جني بقوله: "إن فيه ضربًا من

---

(١) بناء الجملة العربية: ٢٤٠.

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، منشورات دار الرائد العربي، بيروت، ط٢، ١٩٨٦ م، ص١٧ بتصرف.

الاتساع في اللغة لانتقاله من لفظ إلى لفظ، هذا ينبغي أن يقال إذا عرى الموضع من غرض معتمد وسر على مثله تنعقد اليد"[١].

كما تسهم دراسة عوارض التركيب في النصوص إلى إثراء اللغة العربية من خلال إثراء الجملة بالتراكيب المختلفة والتحويلات من صيغة إلى أخرى، مما يؤدي إلى الخلاف حول تقدير البنية الأساسية، وهذا ما يؤدي دائما إلى إثراء الفكر النحوي وربطه بالمعنى الدلالي الذي لم يغب عن فكر النحويين قديمًا وحديثًا، فالمبرد ينص على أن "كل ما صلح به المعنى فهو جيد"[٢]، وابن جني له حديث مطول عن تجاذب الإعراب والمعنى في المنثور والمنظوم[٣]، والدكتور محمد حماسة من المعاصرين يرى أن "النحو من أهم أدوات الفهم الأدبي، وأنه المدخل الصحيح لفهم النصوص وتفسيرها"[٤].

---

(١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبدالحليم النجار، وعبدالفتاح شلبي، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤م، ١/ ١٤٥، وينظر: عوارض التركيب في بناء الجملة الاسمية: ١٥٥.

(٢) المقتضب، أبو العباس المبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤م، ٤/ ٣١١.

(٣) الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٤، ١٩٩٩م، ٣/ ٢٥٥.

(٤) الجملة في الشعر العربي، د. محمد حماسة عبداللطيف، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م، ص ٢١٩.

المبحث الثاني

زهير بن أبي سلمى الشاعر

ما زال الشعر الجاهلي يشغل الدارسين والمهتمين بالفن عموما، وذلك لما له من تميز في الإشراق والبساطة مع العمق والشمول، وهو ككل فن بدائي ممتاز يشكل، بجدارة، الأصول الأولى للفن الشعري العربي الأصيل كله.

أما أَعلامُه فيُنْظَر إليهم على أنهم الفلاسفة الأُول الذين ابتكروا المعاني وشقّقوها بقدرتهم الذهنية، وبإخلاصهم في الوصول إلى حلول مقنعة لمسألة الإنسان والوجود.

وزهير واحد من أعلام الشعر الجاهلي، بل هو واحد من المبرّزين فيه، فهو لهذا يستحق اهتماما مستمرا ودراسة متجددة، فهذا الاهتمام وتلك الدراسة قادران على اكتشاف عناصر جديدة تضاف إلى تراث هذا الشاعر الخالد.

إنه زهير بن أبي سُلمى (بضم السين)[١]، واسم أبي سلمى – والده – ربيعة بن رياح بن قرة بن الحارث، من بني مزينة[٢].

يقول ابن الكلبي: "إلى مزينة بنت كلب بن وبرة بن ثعلب بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة، التي كانت عند عمرو بن أد بن طانجة بن مضر بن نزار من معدّ بن عدنان؛ ولم تلد مزينة لعمرو غير عثمان وأوس، وهذا الأخير هو الجد الأصل لزهير"[٣].

---

(١)خزانة الأدب، البغدادي، طبعة دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م، ٢/ ٣٣٢، وورد فيها أنه جاء في الصحاح: "ليس في العرب سُلمى (بضم السين) غيره".

(٢)الأغاني، الأصفهاني، طبعة دار الكتب المصرية، ١٠/ ٢٨٨.

(٣)شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، ثعلب، طبعة دار الكتب المصرية، ٣٣٠.

وذكر عن طريق آخر أن مزينة هي أم عمرو بن أد، وليست زوجته[١].

أما ابن سلام فيجعل مزينة واحدا من أجداد ربيعة والد زهير[٢].

وعلى كل حال، فزهير مزني النسب، لكنه ولد في بني عبدالله بن غفطان لأن والده كان مع أهل بيته في هؤلاء القوم حتى عرف بهم ونسب إليهم.

والصحيح أن الغطفانيين أخوالٌ لوالد زهير، وليسوا أصولا له كما زعم بعض الباحثين، أما أمّ زهير فكل ما نعرف عنها أنها من غطفان، من بني مُرّة بن سعد بن ذبيان[٣]، وأنها أخت أو ابنة أخ للشاعر الجاهلي الكبير بشامة بن الغدير، وكان زهير يعجب بشعره ويدعوه بالخال[٤].

ويظهر أن والدة زهير تزوجت بعد وفاة أبيه؛ فقد ورد في الأخبار أن أوس بن حجر كان فحل مضر في الشعر، حتى نشأ النابغة وزهير فأخملاه، وكان زهير راويته، وكان أوس زوج أم زهير[٥].

وفقد تزوج زهير كبشة بنت عمار بن عدي بن سحيم، أحد بني عبدالله بن غطفان، فهي أم ولده[٦]؛ ويبدو أنها كانت الزوجة الثانية بعد (أم أوفى) زوجته

---

(١)الأغاني: ١٠/ ٢٨٨.

(٢)طبقات فحول الشعراء، الجمحي، طبعة دار المعارف. د.ت، ٤٣٠.

(٣)وكان أبو سلمى قد تزوج إلى رجل من بني سهم بن مرة، أو فهر بن مرة، يقال له: الغدير، ينظر: شرح ديوان زهير: ٥٥، والأغاني: ١٠/ ٣٩٠.

(٤)جاء في شرح ديوان زهير: "إن بشامة عم لأمّ زهير"، لكن صاحب الأغاني يذكر أنه خال زهير، أما ابن سلام فقد نص في طبقاته على أن زهيرا ابن أخته، ينظر: شرح ديوان زهير: ٣٢٥، والأغاني: ١٠/ ٣١٢، و طبقات فحول الشعراء: ٥٦٤.

(٥)طبقات فحول الشعراء: ٨١.

(٦)المصدر نفسه: ٣٢٦، ٣٣٥.

الأولى التي أحبّها كثيرا، لكن الذي دفعه إلى زواج كبشة عقم أمّ أوفى[١]، أو أنها ولدت له ومات أولادها جميعا[٢].

لم يرح هذا الزواج أمّ أوفى فدبّت فيها الغيرة وآذت زهيرا كثيرا، مما اضطره إلى طلاقها وهو كاره، ثم ندم على ذلك وقال[٣]:

لَعَمْــرُكَ والخطــوبُ مُغَيِّــراتٌ وفي طــول المعاشَــرةِ التّقــالي
لقــد باليــتُ مظْعَــن أمِّ أوفــى ولكــنْ أمُّ أوفــى مــا تُبــالي

ومن الطبيعي أن يؤثر استمرار هذا الحب لأم أوفى على علاقته بكبشة، زوجته الجديدة، لقد واجهته بإحساس المرأة: برمت كثيرا بفتور مشاعره نحوها فعاتبته عتابا مرّا، ذكّرته فيه بواجب الزوج تجاه امرأته التي تخلص لبيتها وتقوم بواجبها، أمّا وزوجة؛ وهذا واضح في أبياته التالية[٤]:

وقالــت أمُّ كعــب لا تَزُرْنــا فــلا والله مــا لَــك مــن مَــزارِ
رأيْتُــك عِبْــتَني وصــددْتَ عَنّــي فكيفَ رأَيتَ عِرْضي واصْطِباري
فلــم أُفْسِــدْ بينــك ولم أقــرِّبْ إليْــكَ مــن الملمّــاتِ الكِبــارِ

ويدافع عن نفسه بجواب مقتضب حمله بيته:

---

(١)الموجز في الأدب العربي وتاريخه، وضع لجنة من الأساتذة بالأقطار العربية، دار المعارف بلبنان ١٩٦٢م، ٢ص١٧٩.

(٢)الأغاني: ١٠/ ٣١٣، والخبر منقول عن ابن الأعرابي.

(٣)شرح ديوان زهير: ٣٤٢.

(٤)شرح ديوان زهير: ٣٣٥.

أقيمـــي أمّ كعـــب واســـتقرّي فإنّـك مـا نَزَلْـتِ بهـا بِـداري

لقد أكد لها أن الذي يحكم معاملته لها هو شعور الزوج الذي يستشعر مسؤوليته بضرورة العمل على توفير الأمان لزوجته ما دامت في داره تقوم بمهامها جيدا.

أما مسألة الحب فليس لها أن تكلفه بها، ذلك لأن الحب لا يُفرض على الإنسان فرضا، ولعل موقف زهير هذا يعكس لنا مفهوم الناس في عصره للزواج والحب على حد سواء؛ فليس الزواج لتحقيق عاطفة الحب دائما، وإنما الزواج في كثير من حالاته للإنجاب والعناية بشؤون الحياة العائلية والمنزلية فحسب.

وعلى أية حال فقد أنجبت له كبشة هذه ثلاثة أبناء ذكورا، هم: كعب وبجير وسالم؛ أما سالم فمات في حادث شؤم مع فرسه، فاندقت عنقه، وانشقّ بُرداه، وكُسرت عنق فرسه.

أما ولداه كعب وبجير فلحقا الإسلام وأسلما.

ومن أخبار زهير أيضا أن كانت له ابنة اسمها (وبرة) وأنها كانت شاعرة؛ فعندما قال زهير:

أرادتْ جـوازا بالرُّسَـيْس فصـدَّها رجـالٌ قُعُـودٌ في الـدُّجى بالمَعَابـل

كأنَّ مُدَهْدَى حَنْظَلٍ حيثُ سَوَّفَتْ بأعْطَانِهـا مـن جَرِّهـا بالجَحَافِـل

فقال زهير من يجيز هذا، فقالت وبرة: يا أبتاه أنا أجيزه، وأنشدت:

جدودٌ فَلَتْ بالصَّيْفِ عنها جحاشُها فقد غَرَزَتْ أطْباؤُها كالمَكاحِلِ[1]

وترسم لنا الأخبار وشعر الشاعر صورة جميلة لزهير؛ فهو من النفر الذين كانوا يحاسبون أنفسهم كثيرا ليقتربوا من الخير، ويبتعدوا عن الشر؛ ولهذا استقام خلقه، وباعد بينه وبين الموبقات، كالخمر والميسر والأزلام[2].

لقد تساوت نفسه وابتعدت عن تدني المجتمع الجاهلي وتساقطه في الحضيض؛ وبذلك اقترب من الإيمان، وفي شعره أبيات تشير إلى أنه كان قريبا من الإيمان حقا فهو – مثلا– يؤمن بأن هناك إلاها يتدبر الكون ويحاسب على الأعمال، قال[3]:

والمالُ ما خَوّلَ الإلهُ فلا بُدَّ لَه أنْ يَحُوزَهُ قَدَرُ
والإثْمُ مِن شَرِّ ما يُصَالُ بِهِ والبِرُّ كالغَيْثِ نَبْتُهُ أَمِرُ

وهو – كما يبدو في شعره أيضا – يؤمن بالحساب والعقاب، وبأن أعمال الإنسان مرصودة ومحفوظة بكتاب مدخور[4]:

يؤخَرْ فيوضعْ في كتابٍ فيُدَّخَرْ ليوم حسابٍ أم يُعَجَّل فيُنْقَمِ

لقد كان ذا خلق جميل، مشدود برباط الإيمان دائما؛ ذلك لأنه يرى أن الإنسان قادر على اكتساب خلق حميد إذا ما سعى للتعلق بالخير الذي يريده الإله أن يعم الكون والناس[5]:

---

(١)شرح ديوان زهير: ٣٤٥.

(٢)المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، جواد علي، دار العلم للملايين ببيروت ومكتبة النهضة ببغداد ١٩٧٦م، ٤/ ٦٧١.

(٣)شرح ديوان زهير: ٣١٤.

(٤)المصدر السابق: ١٨.

(٥)المصدر السابق: ٢٧٧.

عَـوَّدْتَ قومـك، إنَّ كـلَّ مُبَـرِّزٍ مَهْمـا يُعَـوَّدُ شـيمةً يَتَعَـوَّدِ
حَزْمـا وَبـرّا للإلـهِ وشـيمةً تعْفو علـى خُلُقِ المسيءِ المُفْسِدِ

وقد بلغ من إيمانه أنه خشي عقوبة الله لأنه هجا بني عليم بن خباب بدون حق، وكان يقول: "ما خرجت في ليلة ظلماء إلاّ خفت أن يصيبني الله بعقوبة لهجائي قوما ظلمتهم[1]"، ولقد اعتقد بعض الباحثين أنه كان خاضعا لتأثير النصرانية، كما عده بعضهم نصرانيا؛ لكن يبدو أن الرأي الذي ذهب إليه بروكلمان صواب، فهو يعتقد بأن تأثير النصرانية كان واقعا في الجزيرة العربية، لكننا لا يجوز لهذا أن نعد زهيرا من النصارى[2]، وكان عادلا يحب العدل، ويدعو دائما إلى إعادة الأمور لنصاب الحق؛ ولهذا بارك عمل كل من هرم بن سنان والحارث ابن عوف، اللذين تحملا ديات القتلى، وأصلحا بين الحيّين المتخاصمين: عبس وذبيان، بعد حرب دامت أربعين عاما.

يمينـا لـنِعْمَ السـيدانِ وُجِـدْتَما علـى كلِّ حـالٍ مِـنْ سَـحيلٍ وَمُبْـرَمِ
تـداركْتُما عبسـا وذُبْيـانَ بَعْـدَما تفـانَوْا ودقّـوا بينَـهُمْ عِطْـرَ مَنْشِـمِ[3]

ورأيه في تلك الديات أنها أُخِذت بغير حق؛ لأن الذي تحمَّل دفعها لا ذنب له سوى حبه أن يسود الصفاء بدل الشر:

لَعَمْـرُكَ مـا جَـرَّتْ علـيهِمْ رمـاحُهُم دَمَ ابـنِ نَهيـكٍ أو قتيـلِ المُـثَلِّمِ
فكلّـا أراهُـمْ أصـبَحُوا يَعْقِلُونَـهُ عُلالَـةَ أَلْـفٍ بَعْـدَ أَلْـفٍ مصـتَّمِ

(١) ينظر: الأغاني: ١٠/ ٣٠٩، وشرح ديوان زهير: ٥٦.
(٢) تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، طبعة دار المعارف بمصر د. ت، ١/ ٩٥.
(٣) شرح ديوان زهير: ١٤، ومنشم: امرأة تبيع العطور، وقيل: من التنشيم في الشر.

تســـاقَ إلى قَـــوْمٍ لقـــومٍ غرامـــةً صحيحات مالٍ طالعاتٍ لمَخْرَمِ[1]

إنه يستغل هذه الحادثة غير المنطقية لحث المجتمع على رؤية الخطأ في نظامه الاجتماعي؛ فلو كان العدل هو الذي يسيّره لما احتاج إلى أن يقبل هذا الأمر الغريب.

ويقال أن زهيرا مات قبل البعثة بقليل، ويحدّد بعضهم وفاته فيجعلها قبل البعثة بسنة واحدة[2]، أما بروكلمان فيقول: إن "الراجح أنه مات قبل ظهور النبي بزمن طويل[3]"، وهناك رواية تجعل وفاته بعد البعثة، وتزعم أن الرسول عليه السلام، مرّ به وهو شيخ فقال: اللهم أعذني من شيطانه؛ وهي رواية مشكوك فيها على أية حال، هذا وقد رثته أخته الخنساء بأبيات جيدة تقول فيها[4]:

فـــلا يغـــني تـــوقّي المـــرءِ شـــيئًا ولا عَقْـــدُ التّمـــيم ولا الغَضَـــارُ
إذا لاقـــى منيّتـــه فأمســـى يســـاق بـــه وقـــد حـــقّ الجِـــذارُ
ولاقـــاه مـــن الأيـــام يـــومٌ كمـــا مـــن قبـــلُ لم يَخْلُـــدْ قُـــدارُ

وهكذا انتهت حياة شاعر عاش للخير، واتخذ من شعره أداة لنشره وتمكينه في مجتمع كَثُر فيه الجهل والظلم والشر.

المبحث الثالث

---

(١)– المصدر السابق: ٢٥، وما بعدها، والعلالة: الزيادة هنا، ومصتم: تام، والمخرم: الثنية في الجبل.

(٢) شرح ديوان زهير: ٥٦، وخزانة الأدب: ٢/ ٣٣٥.

(٣) تاريخ الأدب العربي: ١/ ٩٥، وينظر أيضا: تاريخ الآداب العربية لنالّينو، طبعة دار المعارف بمصر، ٧٨.

(٤) شرح شواهد المغني، السيوطي، دار مكتبة الحياة – بيروت ١٩٦٦م، ١/ ١٣٤، والغضار: كان أحدهم إذا خشي على نفسه علّق عليه خرقاً أخضر.

معلقة زهير بن أبي سلمى

بِحَوْمَانَةِ الدَّرَّاجِ فَالمُتَثَلَّمِ أَمِنْ أُمِّ أَوْفَى دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلَّمِ

مَرَاجِيعُ وَشْمٍ فِي نَوَاشِرِ مِعْصَمِ وَدَارٌ لها بالرَّقْمَتَيْنِ كَأَنَّهَا

وَأَطْلاَؤُهَا يَنْهَضْنَ مِنْ كُلِّ مَجْثَمِ بِهَا الْعِيْنُ وَالأَرْآمُ يَمْشِينَ خِلْفَةً

فَلأْيًا عَرَفْتُ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ وَقَفْتُ بِهَا من بعْدَ عِشْرِينَ حِجَّةً

وَنُؤْيًا كَجِذْمِ الْحَوْضِ لم يَتَثَلَّمِ أَثَافِي سُفْعًا فِي مُعَرَّسِ مِرْجَلِ

أَلا أُنْعِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الرَّبْعُ وَاسْلَمِ فَلَمَّا عَرَفْتُ الدَّارَ قُلْتُ لِرَبْعِهَا

تَحَمَّلْنَ بالعَلْيَاءِ من فَوْقِ جُرْثُمِ تَبَصَّرْ خَلِيلي هَلْ تَرَى من ظَعائِنٍ

وكَمْ بِالقَنانِ مِن مُحِلٍّ وَمُحْرِمِ جَعَلْنَ الْقَنانَ عَنْ يَمِينٍ وَحَزْنَهُ

ورَادٍ حَوَاشِيهَا مُشَاكِهَةُ الدَّمِ عَلَوْنَ بِأَنْماطٍ عِتَاقٍ وَكِلَّةٍ

عَلَيْهِنَّ دَلُّ النَّاعِمِ المُتَنَعِّمِ وَوَرَّكْنَ فِي السُّوبانِ يَعْلُونَ مَتْنَهُ

فَهُنَّ وَوَادِي الرَّسِّ كاليَدِ لِلْفَمِ بَكَرْنَ بُكُوراً وَاسْتَحَرْنَ بِسُحْرَةٍ

أَنِيقٌ لِعَيْنِ النَّاظِرِ المُتَرَسِّمِ وَفِيهِنَّ مَلْهًى لِلطَّرِيفِ وَمَنْظَرٌ

نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَا لم يُحَطَّمِ كَأَنَّ فَتَاتَ الْعِهْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ

وَضَعْنَ عَصِيَّ الْحَاضِرِ المُتَخَيِّمِ فَلَمَّا وَرَدْنَ الماءَ زُرْقًا جِمَامُهُ

على كُلِّ قَيْنِيٍّ قَشِيبٍ وَمُفْأَمِ ظَهَرْنَ مِنَ السُّوبانِ ثُمَّ جَزَعْنَهُ

رِجالٌ بَنَوْهُ مِن قُرَيْشٍ وَجُرْهُمِ فَأَقْسَمْتُ بالبَيْتِ الَّذِي طافَ حوْلَهُ

عَلى كُلِّ حالٍ من سَحِيلٍ وَمُبْرَمِ يَميناً لَنِعْمَ السَّيِّدانِ وُجِدْتُما

تَفَانَوْا وَدَقُّوا بَيْنَهُمْ عِطْرَ مَنْشِمِ تَدَارَكْتُما عَبْساً وَذُبْيَانَ بَعْدَمَا

بِمالٍ ومَعْروفٍ من القَوْلِ نَسْلَمِ وقَدْ قُلْتُما :إِنْ نُدْرِكِ السِّلْمَ واسِعاً

بَعِيدَيْنِ فيها مِنْ عُقُوقٍ ومَأْثَمِ فَأَصْبَحْتُما منها على خَيْرِ مَوْطِنٍ

ومَنْ يَسْتَبِحْ كنزاً من المجدِ يَعْظُمِ عَظِيمَيْنِ فِي عُلْيَا مَعَدٍّ هُدِيتُما

يُنَجِّمُهَا مَنْ لَيسَ فِيهَا بِمُجْرِمِ تَعَفَّى الكَلُومُ بِالمَئِينَ فأَصْبَحَتْ
وَلَمْ يُهرِيقُوا بَيْنَهُمْ مِلءَ مِحْجَمِ يُنَجِّمُهَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ غَرامَةً
مَغانِمُ شَتَّى مِنْ إفالٍ مُزَنَّمِ فأَصْبَحَ يَجرِي فيهِمُ مِن تلادِكُمْ
وَذُبيَانَ هل أَقْسَمْتُم كُلَّ مُقْسَمِ أَلا أَبْلِغِ الأَحْلافَ عني رِسَالَة
لِيَخْفَى ومَهْما يُكْتَمِ اللهُ يَعْلَمِ فَلا تَكْتُمُنَّ اللهَ ما في نُفُوسِكُمْ
لِيَوْمِ الحِسابِ أَوْ يُعَجَّلْ فيُنْقَمِ يُؤَخَّرْ فيُوضَعْ فِي كِتَابٍ فَيُدَّخَرْ
ومَا هُوَ عَنْهَا بالحَديثِ المُرَجَّمِ وَمَا الحَرْبُ إلا ما عَلِمْتُم وَذُقْتُمُ
وَتَضْرَ إذا ضَرَّيْتُمُوها فَتَضْرَمِ مَتَى تَبْعَثُوها تَبْعَثُوها ذَميمَةً
وَتَلْقَحْ كِشَافاً ثمَّ تُنْتَجْ فَتُتْئِمِ فَتُنْتِجْ لَكُمْ غِلْمانَ أَشأَمَ كُلِّهِمْ
فَتَعْرُككُمْ عَرْكَ الرَّحى بِثِقالِها كَأَحْمَرِ عادٍ ثمَّ تُرْضِعْ فَتَفْطِمِ
قُرَى بالعِراقِ من قَفِيزٍ وَدِرْهَمِ فَتُغْلِلْ لَكُمْ مَا لا تَغِلُّ لأَهْلِهَا
بِمالا يُؤاتِيهِمْ حَصِينُ بنُ ضَمْضَمِ لَعَمْرِي لَنِعْمَ الحَيُّ جَرَّ عليهِمُ
فَلا هُوَ أَبْداها ولَمْ يَتَقَدَّمِ وكانَ طَوَى كَشْحاً على مُسْتَكِنَّةٍ
عَدُوِّي بِأَلْفٍ مِنْ وَرَائِيَ مُلْجَمِ وقَالَ سأَقْضِي حاجَتي ثُمَّ أَتَّقِي
لدى حَيْثُ أَلْقَتْ رَحْلَها أُمُّ قَشْعَمِ فَشَدَّ فَلَمْ يُفْزِعْ بُيُوتاً كَثِيرَةً
لَهُ لِبَدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلَّمِ لدى أَسَدٍ شاكِي السِّلاحِ مُقَذَّفِ
سَرِيعاً، وَإلا يُبْدَ بالظلمِ يَظْلِمِ جَرِيءٍ مَتَى يُظْلَمْ يُعَاقِبْ بِظُلْمِهِ
غِماراً تَفَرَّى بالسِّلاحِ وبالدَّمِ دعوا ظِمأَهُم حتّى إذا تم أَوْرَدُوا
إلى كلإٍ مُسْتَوْبِلٍ مُتَوَخِّمِ فَقَضَوا مَنايا بَيْنَهُم ثمَّ أَصْدَرُوا
دَمَ ابْنِ نَهِيكٍ أَوْ قَتِيلِ المُثَلَّمِ لَعَمْرُكَ ما جَرَّتْ عَلَيْهِمْ رِمَاحُهُمْ
وَلا وَهَبٍ مِنْها وَلا ابنِ المُخَزِّمِ وَلا شَارَكَتْ في المَوْتِ فِي دَمِ نَوْفَلٍ
صَحِيحاتِ مالٍ طالِعاتٍ بِمَخْرِمِ فَكُلاًّ أَرَاهُمْ أَصْبَحُوا يَعْقِلُونَهُ

إِذَا طَرَقَتْ إِحْدى اللّيالي بُمعْظَمِ ... لِحَيٍّ حِلالٍ يَعصِمُ النّاسَ أَمْرُهُمْ
وَلا الجارُ الجَاني عَلَيْهِم بُمسْلَمِ ... كِرامٍ فَلاذُو الضغنِ يُدْرِكُ تَبْلَهُ
ثَمانِينَ حَولاً لا أَبا لَكِ يَسأَمِ ... سَئِمْتُ تَكالِيفَ الحَيَاةِ وَمَنْ يَعِشْ
وَلَكِنَّني عن عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِ ... وَأَعْلَمُ مَا فِي الْيَوْمِ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ
تُمِتْهُ وَمَنْ تَخْطِئْ يُعَمَّرْ فَيَهْرَمِ ... رَأَيتُ المَنايَا خَبْطَ عَشْوَاءَ مَن تُصِبْ
يُضَرَّسْ بِأَنْيَابٍ وَيُوطَأْ بِمَنْسِمِ ... وَمَنْ لم يُصانِعْ فِي أُمُورٍ كَثِيرَةٍ
يَفِرْهُ وَمَنْ لا يَتَّقِ الشَّتْمَ يُشْتَمِ ... وَمَنْ يَجْعلِ المَعْروفَ مِن دُونِ عِرْضِهِ
على قَوْمِهِ يُسْتَغْنَ عنْهُ وَيُذْمَمِ ... وَمَنْ يَكُ ذا فَضْلٍ فَيَبْخَلْ بِفَضْلِهِ
إِلى مُطْمَئِنِّ الْبِرِّ لا يَتَجَمْجَمِ ... وَمَنْ يُوفِ لا يُذْمَمْ وَمَن يُهدَ قَلْبُهُ
وَإِنْ يَرْقَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلَّمِ ... وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ المَنَايَا يَنَلْنَهُ
يَكُنْ حَمْدُهُ ذَمّاً عَلَيْهِ وَيَنْدَمِ ... وَمَنْ يَجْعَلِ المَعْرُوفَ فِي غَيْرِ أَهْلِهِ
يُطِيعُ العَوَالِي رُكِّبَتْ كلّ لَهْذَمِ ... وَمَن بَعْضِ أَطْرَافَ الزّجاجِ فَإِنَّهُ
يُهَدَّمْ وَمَنْ لا يَظْلِمِ النّاسَ يُظْلَمِ ... وَمَنْ لَمْ يَذُدْ عَنْ حَوْضِهِ بِسِلاحِهِ
وَمَنْ لَمْ يُكَرِّمْ نَفْسَهُ لم يُكَرَّمِ ... وَمَنْ يَغْتَرِبْ يَحْسِبْ عدُوًّا صَدِيقَهُ
وَإِنْ خَالَها تَخْفَى على النّاسِ تُعْلَمِ ... وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ
زِيَادَتُهُ أَوْ نَقْصُهُ فِي التَّكَلّمِ ... وكائنْ تَرَى من صامِتٍ لكَ مُعْجِبٍ
فَلَمْ يَبْقَ إِلا صورَةُ اللّحْمِ والدَّمِ ... لسانُ الفَتَى نِصْفٌ وَنِصْفٌ فُؤَادُهُ
وَإِنَّ الْفَتَى بَعْدَ السَّفَاهَةِ يَحْلُمِ ... وَإِنَّ سَفَاهَ الشَّيْخِ لا حِلْمَ بَعْدَهُ
وَمَنْ أَكْثَرَ التّسآلَ يَوماً سَيُحْرَمِ ... سَأَلْنا فَأَعْطَيْتُمْ وَعُدْنَا فَعُدْتُمْ

الفصل الأول

الحذف

الحذف لغةً هو "قَطْفُ الشَّيْءِ مِن الطَّرْفِ كَمَا يُحْذَفُ طَرْفُ ذَنَبِ الشَّاةِ"(١).

وذكر الزركشي أنه الإسقاطُ، ومنه: حذفتَ الشَّعر إذا أخذت منه، واصطلاحًا: إسقاط جزء الكلام أو كلِّه لدليل(٢)، ووافقه الفارابي في قوله: "حَذَفَ الْحَرْفَ، أيْ: أسْقَطَهُ"(٣).

وجاء في اللسان: " حَذَفَ الشَّيْءَ يَحْذِفُهُ حَذْفًا: قَطَعَهُ مِنْ طَرَفِهِ، وَالْحَجَّامُ يَحْذِفُ الشَّعْرَ مِنْ ذَلِكَ، وَالْحُذَافَةُ: مَا حُذِفَ مِنْ شَيْءٍ فَطُرِحَ"(٤).

والحذف اصطلاحًا: هو "إسْقَاطُ كَلِمَةٍ مِنْ بِنَاءِ الْجُمْلَةِ، وَقَدْ تَكُونُ هَذِهِ الْكَلِمَةُ رُكْنًا مِنْ أَرْكَانِ الْجُمْلَةِ كَالْمُبْتَدَأِ أو الْخَبَرِ وَالْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ، وَقَدْ تَكُونُ حَرْفًا، وَقَدْ تُحْذَفُ الْجُمْلَةُ"(٥).

وهو باب واسع عدَّه ابن جني من "شَجَاعَةِ الْعَرَبِيَّةِ"(١) قاصدًا بذلك شجاعةَ المتكلم الذي يريد للسامع الفهمَ على رغم ما استعمله من حذف، غير أنه لا

---

(١)كتاب العين، للخليل بن أحمد، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، مكتبة دار الهلال، القاهرة، د.ط، د.ت، ٣/ ٢٠١.

(٢) البرهان في علوم القرآن، لمحمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، د.ط، ١٣٩١هـ، ٣/ ١٠٢.

(٣) ديوان الأدب، لإسحق بن إبراهيم الفارابي، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مراجعة: د. إبراهيم أنيس، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، د.ط، ١٩٧٥م، ٢/ ٣٦٥.

(٤) لسان العرب: مادة (حذف).

(٥) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، د. محمد إبراهيم عبادة، دار المعارف، القاهرة، د.ط، د.ت، ص٩٨.

يفعل هذا المتكلم شيئًا من هذا إلا بدليل، ولذلك يقول: "قَدْ حَذَفَت الْعَرَبُ الْجُمْلَةَ، وَالْمُفْرَدَ، وَالْحَرْفَ، وَالْحَرَكَةَ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ إلاَّ عَنْ دَلِيلٍ عَلَيْهِ، وَإلاَّ كَانَ فِيهِ ضَرْبٌ مِنْ تَكْلِيفِ عِلْمِ الْغَيْبِ فِي مَعْرِفَتِهِ"(٢).

والحذف يعني النقص في تركيب الجملة؛ وذلك لغرض في المعنى، ويبدو هذا الحذف في التركيب الذي تظهر عليه الجملة؛ اسمية كانت أو فعلية، وتبقى هذه الجملة تحمل معنى يحسن السكوت عليه، والمهم أيضًا أنها تحمل اسمها الذي كان لها قبل أن يحدث ذلك الحذف.

ويُعَد الحذف أهم عوارض التركيب إذ هو خروج عن النمط الشائع في التعبير، وانحراف عن الأسلوب اللغوي الأصلي، لهذا فإن له قيمته وتأثيره حيث إنه لا يورد الألفاظ المنتظَرة، ومن ثم يفجر في ذهن المتلقي شُحنَة فكرية تجعله يتخيل ما هو مقصود، ويشترط في الحذف ألا يكون مخلا بالمعنى، إذ لا بد من وضوح المحذوف في ذهن المتلقي، ولا يكون ذلك إلا في وجود قرائن تعين على تحديد المحذوف كقرينة الذكر وغيرها من القرائن التي تتضافر لتعيين المحذوف(٣).

ومِن الجدير بالذكر هنا أن الحذف من الظواهر المهمَّة التي نالت اهتمامًا كبيرًا من النحاة والبلاغيين على السواء حيث شغلت هذه الظاهرة حيزًا واسعًا في

---

(١) الخصائص: ٢/ ٣٦٢.

(٢) السابق: الصفحة نفسها.

(٣) يُنظَر: عوارض التركيب في شعر عبيدالله بن قيس الرقيات.. دراسة نحوية، رسالة ماجستير – جامعة أم القرى، الباحثة: أمل منسي عائض، إشراف: د. أحمد عطية المحمودي، ١٤٢٩هـ، ص٢٨-٢٩.

مؤلفاتهم النحوية والبلاغية؛ وذلك نظرًا للتداخل الشديد بين النحو والبلاغة فيما يتعلق ببعض القضايا اللغوية ومنها الحذف(١).

ويعطي كلامُ المتقدمين الحذفَ مصطلحاتٍ كثيرةً؛ فقد سمَّاه أبو علي الفارسي مثلا بـ(التأخير) و(الإضْمَارِ)(٢).

وأعطاه أبو حيان مصطلح "النَّقْص"(٣).

ولما كان الحذف من "الْمُهِمَّاتِ"(٤) فقد وضعوا شروطًا لهذا المحذوف يجب أن تكون فيه مع أن الأصل في الكلام الذكر كما يقولون، ولكن "قَدْ يُحْذَفُ أَحَدُ الْعَنَاصِرِ لأَنَّ هُنَاكَ قَرَائِنَ مَعْنَوِيَّةً أَوْ مَقَالِيَّةً تُومِئُ إِلَيْهِ وَتَدُلُّ عَلَيْهِ، وَيَكُونُ فِي حَذْفِهِ مَعْنًى لا يُوجَدُ فِي ذِكْرِهِ"(٥).

---

(١) ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، ١٩٩٧م، ١٩٤، ٢١٢، ٣٣٥، ٣٥٣، والخصائص: ٢/ ٣٦٢-٣٨٣، ودلائل الإعجاز للإمام عبدالقاهر الجرجاني، تعليق: محمود محمد شاكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ط، ٢٠٠٢م، ص١٤٦-١٧٠، والبرهان في علوم القرآن: ١٠٢-٢٣٢.

(٢) ينظر: الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، دار التأليف والترجمة، القاهرة، ط١، ١٩٦٩م، ص٣١.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان، طبعة مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٨م، ٥/ ٢٣٧٨.

(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، طبعة المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، ١٩٨٧م، ٢/ ٦٠٣.

(٥) بناء الجملة العربية: ٢٦٢.

ومن أهم هذه الشروط التي وضعوها[١]:

١- وجود دليل على المحذوف، ويكون ذلك في حذف الجملة أو أحد ركنيها بحيث يتمكن من معرفته، أما إذا كان المحذوف فضلةً فلا يشترط لحذفه وُجدانُ الدليل لأنه يدرك من التركيب، وليس له ضرر معنويٌّ.

٢- ألا يكون ما يحذف كالجزء من المذكور فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبِهُه ويبقى الفعل فقط لأنهما متلازمان[٢]، ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله، نحو: "قَالُوا: خَيْرًا".

٣- ألا يكون هذا المحذوف مؤّكِّدًا، وهذا الشرط أول مَن ذكره الأخفشُ حيث منع نحو: "الَّذِي رَأَيْتُ زَيْدٌ" بأن يؤكد العائد المحذوف بقولك: "نَفْسُهُ" لمنافاته المراد من الحذف هنا، أما سيبويه والخليل فقد أجازا ذلك.

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٦٠٣-٦١٢، وخصائص التركيب في ديوان أحمد الشارف، د. إبراهيم الطاهر الشريف، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ط١، ٢٠٠٠م، ص٢٠٥، ٢٠٦.

(٢) جاء في النحو الوافي أنَّ في بعض الأساليب القديمة التي نحاكيها اليوم ما قد يوهم أن الفاعلَ محذوف، لكن الحقيقة أنه ليس بمحذوف، ومن الأمثلة لهذا: أن يتكلم اثنان في مسألةٍ ويختلفان في تقديرها والحكم عليها، ثم ينتهي بهما الكلام إلى أن يقول أحدهما لصاحبه: إن كان لا يناسبك فافعل ما تشاء، ففاعل الفعل المضارع (يناسب) ليس محذوفًا ولكنه ضمير مستتر تقديره "هو" يعود إلى شيء مفهوم من المقام، أيْ: إن كان لا يناسبك رأيي أو نُصحي أو الحال الذي أنتَ فيه.. ومنها أن يُعلِن أحدهما رأيه بقوة وتشدُّد، فيقول أحد السامعين: ظهَر أو تبيَّن أو تكشَّف.. يريد: ظهَر الحق أو تبيَّن الحق أو تكشَّف الحق.. ينظر: النحو الوافي، للأستاذ عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط٤، ١٩٧٦م، ٢/ ٧١.

٤- ألا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر، فلا يحذف اسم الفعل دون معموله لأنه اختصار للفعل.

٥- ألا يكون عاملا ضعيفًا، فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل إلا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها.

٦- ألا يكون عِوضًا عن شيءٍ، فلا تحذف (ما) في "أمَّا أنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ"، ولا كلمة (لا) من قولهم: "اِفْعَلْ هَذَا إمَّا لا"، ولا خبر كان لأنه عوض أو كالعوض من مصدرها ومِن ثَم لا يجتمعان، و"من هنا لم تقدر بعض العرب أحرف النداء عوضا من أدعو وأنادي لإجازتهم حذفها".

٧- ألا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي، وللأمر الأول منع البصريون حذف المفعول الثاني من نحو: "ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهُ زَيْدٌ"، ولاجتماع الأمرين امتنع عند البصريين أيضا حذف المفعول في نحو "زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ"، وربما خولف مقتضى هذين الشرطين أو أحدهما في ضرورة أو قليل من الكلام.

وتحت عنوان "الأغراض البلاغيَّة للحذف" ذكر الأستاذ أبو شادي أحدَ عشرَ غرضًا: "الأوَّلُ: الإيجَازُ وَالاخْتِصَارُ، وَالثَّانِي: التَّنْبِيهُ عَلَى أنَّ الزَّمَانَ يَتَقَاصَرُ عَن الإتْيَانِ بِالْمَحْذُوفِ وَأنَّ الاشْتِغَالَ بِذِكْرِهِ يُفْضِي إلَى تَفْوِيتِ الْمُهِمِّ، وَالثَّالِثُ: التَّفْخِيمُ وَالإعْظَامُ؛ وَالرَّابِعُ: التَّخْفِيفُ لِكَثْرَةِ دَوَرَانِهِ فِي الْكَلامِ كَمَا حَذْفِ حَرْفِ النِّدَاءِ، وَالْخَامِسُ: كَوْنُهُ لا يَصْلُحُ إلاَّ لَهُ، وَالسَّادِسُ: شُهْرَتُهُ حَتَّى يَكُونَ ذِكْرُهُ وَعَدَمُهُ سَوَاءٌ، وَالسَّابِعُ: صِيَانَتُهُ عَنْ ذِكْرِهِ تَعْظِيمًا وَتَشْرِيفًا، وَالثَّامِنُ: صِيَانَةُ اللِّسَانِ

عَنْـهُ تَحْقِيـرًا، وَالتَّاسِـعُ: قَصْـدُ الْعُمُـومِ، وَالْعَاشِـرُ: رِعَايَـةُ الْفَاصِـلَةِ، وَالْحَـادِي عَشَـرَ: قَصْدُ الْبَيَانِ بَعْدَ الإِبْهَامِ كَمَا فِي فِعْلِ الْمَشِيئَةِ"(١).

وكما أن النحاة قد تناولوا الحذف كظاهرة لسانية عامَّة يحدث لأن المتكلم – طبقًا لقانون الجهد الأقل – يجنح في كلامه إلى حذف العناصر المكرَّرة التي يمكن فهمُها من السياق فإنه أيضًا نوع من المجاز كما يقول البلاغيون، وقد امتدحوه كثيرًا في كلامهم.

ويُعَد الإمام عبدالقاهر الجرجاني أوَّل من فطِن إلى مزايا الحذف ونوَّه لأهميته وتنبَّه إلى أسراره وسبر غوره؛ إذ إنه أفرد له خمسًا وعشرين صفحة في كتابه "دلائل الإعجاز"؛ فقد أفاض في الحديث عن سحره وعجيب أمره غير أنه لم يتناول سوى بعض المباحث المعدودة منه كحذف المبتدأ وحذف الخبر وحذف المفعول به، ولكنه جعلها أمثلة فقط يمكن لقارئ كتابه هذا أن يقيس عليها، ومن أقواله الخالدة عن الحذف أنه "بَابٌ دَقِيقُ الْمَسْلَكِ، لَطِيفُ الْمَأْخَذِ، عَجِيبُ الأَمْرِ، شَبِيهٌ بِالسِّحْرِ، فَإِنَّكَ تَرَى بِهِ تَرْكَ الذِّكْرِ أَفْصَحَ مِن الذِّكْرِ، وَالصَّمْتَ عَن الإِفَادَةِ أَزْيَدَ لِلإِفَادَةِ، وَتَجِدُكَ أَنْطَقَ مَا تَكُونُ إِذَا لَمْ تَنْطِقْ، وَأَتَمَّ مَا تَكُونُ بَيَانًا إِذَا لَمْ تُبِنْ، وَهَذِهِ جُمْلَةٌ قَدْ تُنْكِرُهَا حَتَّى تَخْبُرَ، وَتَدْفَعُهَا حَتَّى تَنْظُرَ"(٢).

---

(١) ينظر: الحذف البلاغي في القرآن الكريم، مصطفى عبدالسلام أبو شادي، مكتبة القرآن للطبع والنشر، القاهرة، د.ط، ١٩٩٢م، ص ١٤٩– ١٥١.

(٢) دلائل الإعجاز: ١٤٦، ١٥٢، ١٥٣.

وابن سنان الخفاجي يجعل الحذف أحدَ نوعي الإيجاز، ويعده من شروط الفصاحة والبلاغة بل أهم هذه الشروط[١].

وتقسِّم إحدى الدراسات الحذفَ إلى خمسة أنواع[٢]: الأوَّل: الحذف الواجب كحذف الفعل في التحذير، والثاني: الحذف الجائز واستدلَّت بكلام سيبويه حين يقول: "وَإِنَّمَا أَضْمَرُوا مَا كَانَ يَقَعُ مَظْهَرًا اسْتِخْفَافًا، وَلأَنَّ الْمُخَاطَبَ يَعْلَمُ مَا يَعْنِي"[٣]، والثالث: الحذف القياسي، والرابع: الحذف السماعي من مثل "أَهْلا وَسَهْلا" وما شابه، والخامس: الحذف الذي يقتضيه المعنى.

عمومًا فإن هذه الدراسة ستتجنَّب البحث في الحذف الواجب حيث إن الأديب وغيرَه يتساويان في هذا النوع من الحذف، فضلا عن أنه "مَتَى أُظْهِرَ صَارَ الْكَلامُ إِلَى شَيْءٍ غَثٍّ لا يُنَاسِبُ مَا كَانَ عَلَيْهِ أَوَّلا مِن الطَّلاوَةِ وَالْحُسْنِ"[٤].

ويختلف تقدير المحذوف على حسب الفهم الذي يوحي به السياق وتدركه فطنة المخاطب وتدل عليه القرينة وعلى حسب كون التركيب خاليًا من اللبس والغموض أو لا.

والأصل ألاَّ يقدر المحذوف إلا إذا دعت الحاجة إلى تقديره، وإلا فتركُه أوْلى، أما إذا دل دليلٌ وجب تقدير لفظ معين، وحينئذ "يَنْبَغِي تَقْلِيلُ الْمُقَدَّرِ مَا

---

(١) ينظر: سر الفصاحة، لابن سنان الخفاجي، تحقيق: د. النبوي عبدالواحد شعلان، مؤسسة العلياء للنشر والتوزيع، الرياض، د.ط، ٢٠٠١م، ص٢٠٥.

(٢) ينظر: عوارض التركيب في شعر عبيدالله بن قيس الرقيات: ٣٣-٣٥.

(٣) الكتاب: ١/ ٢٢٤.

(٤) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لضياء الدين بن الأثير، تعليق: د. أحمد الحوفي ود. بدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، ط٢، ١٩٧٣م، ٢/ ٢٦٨.

أمْكَنَ لِتَقِلَّ مُخَالَفَةُ الأصْلِ، وَمِنْ ثَمَّ ضُعِّفَ قَوْلُ الْفَارِسِيِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: [وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَۚ وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّۚ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مِنْ أَمْرِهِۦ يُسْرًا](١) أنَّ التَّقْدِيرَ: فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أشْهُرٍ، وَالأوْلَى أنْ يُقَدَّرَ: وَاللاَّئِي لَمْ يَحِضْنَ كَذَلِكَ"(٢).

وقد ورد الحذف في معلقة زهير بن أبي سلمى كما يوضحه الجدول التالي:

العارض	عدد المواضع
حذف المبتدأ	مرَّتان
حذف الخبر	مرَّة واحدة
حذف الفعل	مرَّتان
حذف المفعول به	ثماني مرَّات
حف جواب الشرط	مرَّتان
حذف حرف النداء	مرَّتان
حذف فاء جواب الشرط	مرَّة واحدة
حذف المضاف	ثلاث مرَّات

وسوف ندرس الحذف في هذه المعلقة من خلال مبحثين اثنين، كما يلي:

(١) سورة الطلاق: ٤.

(٢) الحذف البلاغي في القرآن الكريم: ٣١.

المبحث الأول

حذف المبتدأ

لا شك في أن المبتدأ أحدُ عمودي الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر)، وهي إحدى نوعي الجملة العربية الخبرية (الاسمية والفعلية)، وبالتالي حذف المبتدأ يعني حذف عنصر أساس من العناصر الإسنادية، ومع ذلك فقد حذف كثيرا في اللغة العربية، بل إن "كُلَّ عُنْصُرٍ إسْنَادِيٍّ يَجُوزُ حَذْفُهُ إذَا اقْتَضَى الْمَوْقِفُ الاسْتِعْمَالِيُّ ذَلِكَ، سَوَاءً أَكَانَ ذَلِكَ فِي الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ أَمْ فِي الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ، وَقَدْ يَجِبُ حَذْفُهُ إلاَّ الْفَاعِلَ"[1]؛ ربما لأن اللغة الإيجازُ، فما دام هذا الحذف للمبتدأ تبرِّره القرينة أو يشير إليه السياق فلا حاجة لذكره، ولكن القيمة الحقيقية لهذا النوع من الحذف تكون مع الحذف الجائز للمبتدأ؛ فقد تنضاف إلى هذا الحذف قيَم دلالية مرادةٌ.

ومن المواضع التي حددها النحاة للحذف الجائز، والتي يكثر حذف المبتدأ فيها[2]:

- جواب الاستفهام عن الخبر، كقوله ﷻ: (نار حامية) جوابَ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ] [3].

---

(١) بناء الجملة العربية: ٢٦١.

(٢) مغني اللبيب: ٢/ ٦٢٩-٦٣٠.

(٣) سورة القارعة: ١٠.

– وجود فاء الجزاء داخلةً على ما لا يصلُح أن يكون مبتدأ، وهي من محسِّنات حذف المبتدأ عند أبي حيان، كقوله ﷻ: [مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا][1]، أي: فصلاحُه لنفسه، وإساءته عليها.

– بعد القول، كقوله ﷻ: [وَقَالُوٓا۟ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ][2]، أي: تلك أساطير الأولين.

وقد أشار الإمام عبد القاهر أن المبتدأ يكثر حذفه أيضًا في مواطن القطع والاستئناف؛ حيث "يَبْدَءُونَ بِذِكْرِ الرَّجُلِ وَيُقَدِّمُونَ بَعْضَ أَمْرِهِ، ثُمَّ يَدْعُونَ الأَوَّلَ وَيَسْتَأْنِفُونَ كَلامًا آخَرَ، وَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ أَتَوْا فِي أَكْثَرِ الأَمْرِ بِخَبَرٍ مِنْ غَيْرِ مُبْتَدَأ"[3]، كقوله ﷻ: [لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى ٱلْبِلَٰدِ ﴿١٩٦﴾ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۚ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ][4]، ومثله قول العلماء: "بَابُ كَذَا"، وسيبويه يصرح به[5]، أي: هذا بابُ كذا.

ويبين سيبويه "أَنَّكَ رَأَيْتَ صُورَةَ شَخْصٍ فَصَارَ آيَةً لَكَ عَلَى مَعْرِفَةِ الشَّخْصِ، فَقُلْتَ: عَبْدُاللهِ وَرَبِّي، كَأَنَّكَ قُلْتَ: ذَاكَ عَبْدُاللهِ، أَوْ هَذَا عَبْدُاللهِ، أَوْ سَمِعْتَ صَوْتًا فَعَرَفْتَ صَاحِبَ الصَّوْتِ فَصَارَ آيَةً لَكَ عَلَى مَعْرِفَتِهِ، فَقُلْتَ: زَيْدٌ وَرَبِّي"[6].

---

(١) سورة الجاثية: ١٥.

(٢) سورة الفرقان: ٥.

(٣) دلائل الإعجاز: ١٤٧.

(٤) سورة آل عمران: ١٩٦–١٩٧.

(٥) مغني اللبيب: ٢/ ٦٣٠.

(٦) الكتاب: ٢/ ١٣٠.

إنَّ مواضع حذف المبتدأ، خصوصًا إذا كان الحذف جائزًا، لا تقع كلها تحت حصر، والعبرة بوجود الدليل اللفظي أو المعنوي الذي يدل على المحذوف، فإذا وجد الدليل قدِّر المحذوف، ولذلك سأعرض مواضع حذف المبتدأ في أبيات معلقة زهير بن أبي سلمى التي بلغت مرتين فقط، كالتالي:

وَدَارٌ لَهَا بِالرَّقْمَتَيْنِ كَأَنَّهَا مَرَاجِيعُ وَشْمٍ فِي نَوَاشِرِ مِعْصَمِ

جَرِيءٍ مَتَى يُظْلَمْ يُعَاقِبْ بِظُلْمِهِ سَرِيعاً، وَإِلا يُبْدَ بِالظلمِ يَظْلِمِ

من الملاحظات على هذا الجدول:

١. كان الحذف في النماذج السابقة من باب الحذف الجائز.

٢. العنصر المحذوف هو الضمير، وهذا من خصائصه الوظيفية حيث وقع مبتدأ، أي: تعانقت الوظيفة مع الصيغة، فصيغة الضمير يجوز فيها الحذف أو يجب، وموقع هذا الضمير هو المبتدأ، والمبتدأ يجوز حذفه أو يجب.

٣. تنوع هذا الضمير من حيث النوع: مذكرًا، ومؤنثًا.

المبحث الثاني

حذف المفعول به

يقول ابن مالك:

وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرْ كَحذْفِ مَا سِيقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرْ

لقد قسم النحاة هذا الحذف إلى نوعين اختصارًا واقتصارًا(١)، فأما الاختصار فهو أن يحذف من الكلام لفظًا، ويراد معنى وتقديرًا(٢) ويتمثل ذلك في حذف عائد الصلة المنصوب، إذ لا بد من تقديره لكونه رابطًا بين الصلة والموصول(٣)، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: كقوله تعالى: [أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا](٤)، أي: بعثه.

كما يحذف المفعول في التنازع في مثل: ضربتُ وضربَني زيد، استغناء عنه لعلم المخاطب، قال المبرد: "وذلك قولك: ضربت وضربني زيد، إذا أعلمت الآخر فاللفظ معرى من المفعول في الفعل الأول، وهو في المعنى عامل، وكان في التقدير : ضربت زيدا، وضربني زيد، فحذف وجعل ما بعده دالا عليه"(٥).

ويحذف المفعول (المضاف) تخفيفًا، ويدل عليه المضاف إليه الذي قام مقامه، يقول ابن عقيل: "يحذف المضاف لقيام قرينة تدل عليه، ويقام المضاف

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٨٢٩، وشرح الأشموني: ١/ ١٩٨ – ١٩٩.

(٢) قضايا المفعول به عند النحاة العرب: ٣٤٠.

(٣) ينظر: المفصل: ٧٩، والأصول في النحو: ٢/ ٣١٧، وشرح قطر الندى وبل الصدى: ١٢٤

(٤) سورة الفرقان: ٤١، وينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ١٢٥.

(٥) المقتضب: ٣/ ١١٢.

إليه مقامه، فيعرب بإعرابه، كقوله تعالى: [وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ][1]، أي: حب العجل، وكقوله تعالى: [وَجَآءَ رَبُّكَ][2]، أي: أمر ربك، فحذف المضاف، وهو (حب) و(أمر)، وأعرب المضاف إليه وهو العجل وربك بإعرابه"[3].

وقد يحذف المفعول لدلالة معنى الكلام عليه، كأن يتقدم ذكره نحو قوله تعالى: [قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ ۖ أَسِحْرٌ هَٰذَا وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّٰحِرُونَ][4] فمقول القول الثاني (أتقولون) محذوف، تقديره: هو سحر.

أما عن دلالة حذف المفعول فقد ذكرها عبد القاهر الجرجاني بقوله : "فاعلم أن أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية، فهم يذكرونها تارة، ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها لفاعلين من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين، فإذا كان الأمر كذلك، كان الفعل المتعدي كغير المتعدي مثلا في أنك لا ترى مفعولا لا لفظا ولا تقديرا، ومثال ذلك قول الناس: فلان يحل ويعقد ويأمر وينهى ويضر وينفع"[5].

---

(١) سورة البقرة: ٩٣.

(٢) سورة الفجر: ٢٢.

(٣) شرح ابن عقيل: ٣/ ٧٦.

(٤) سورة يونس: ٧٧.

(٥) دلائل الإعجاز: ١٢٧.

ثم إن لهذا الحذف علا وأغراضا أخرى، منها التحقير [١] نحو ما جاء في قوله تعالى: [كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ] [٢]، أي: الكافرين، ومنها الإيجاز نحو ما جاء في قوله تعالى: [أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ ۚ قُل لَّآ أَشْهَدُ] [٣].

وأما الاقتصار – وهو القسم الثاني من حذف المفعول – فيكون في حذف المفعول إذا كان غرض المتكلم أن يثبت معنى الفعل للفاعل من دون أن ينوي ذكر المفعول، فيكون الفعل المتعدي كاللازم ولا يقدر المفعول به لفظًا أو معنى[٤]، يقول ابن هشام عن هذا النوع: "لا يذكر المفعول، ولا ينوى؛ إذ المنوي كالثابت، ولا يسمى محذوفًا، لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له، ومنه: [رَبِّيَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ] [٥]، إذ المعنى: ربِّي الذي يفعل الإحياء والإماتة"[٦]، لذا فإن هذا النوع لا يدخل معنى ضمن الحذف الذي يعد عارضًا من عوارض التركيب.

وقد حُذِف المفعول في سبعِ مرَّات في معلقة زهير بن أبي سلمى، وسأضع في موقع المحذوف الرمز (×) وذلك لصعوبة تحديد المفعول المحذوف في ذهن القارئ:

أَلَا أَبْلِغِ الأَحْلافَ عَنِّي رِسَالَةً وَذُبْيَانَ× هَلْ أَقْسَمْتُمُ كُلَّ مُقْسَمِ

---

(١) ينظر: شرح الأشموني: ١/ ١٩٩، وهمع الهوامع: ١/ ١٦٧.

(٢) سورة المجادلة: ٢١.

(٣) سورة الأنعام: ١٩.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٨٢٩.

(٥) سورة البقرة: ٢٥٨.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٧٩٧.

فَلا تَكْتُمُنَّ اللهَ ما في نُفُوسِكُمْ لِيَخْفَى ومَهْما يُكْتَمِ اللهُ× يَعْلَمِ
فَتُنْتِجْ لَكُمْ غِلْمانَ أَشْأَمَ كُلِّهِمْ كأَحْمَرِ عادٍ ثُمَّ تُرْضِعْ فَتَفْطِمِ×
فَتُغْلِلْ لَكُمْ مَا لا تُغِلُّ× لأَهْلِهَا قُرًى بالعِرَاقِ مِن قَفِيزٍ وَدِرْهَمِ
رَأَيْتُ المَنايَا خَبْطَ عَشْوَاءَ مَن تُصِبْ× تُمِتْهُ وَمَنْ تُخْطِئْ× يُعَمَّرْ فَيَهْرَمِ
سَأَلْنا× فَأَعْطَيْتُمْ وَعُدْنَا فَعُدْتُمْ وَمَنْ أَكْثَرَ التَّسآلَ يَوماً سَيُحْرَمِ

الفصل الثاني

الزيادة

لغةً: جاء في (العين) للخليل "زِدْتُهُ زَيْدًا وَزِيَادَةً، وَزَادَ الشَّيْءُ نَفْسُهُ زِيَادَةً، وَإِبِلٌ كَثِيرَةُ الزَّيَايِدِ، أيْ: الزِّيَادَاتِ.. وَيُقَالُ لِلأَسَدِ: إِنَّهُ لَذُو زَوَائِدَ، وَهُوَ الَّذِي يَتَزَيَّدُ فِي زَئِيرِهِ وَصَوْلَتِهِ، وَالنَّاقَةُ تَتَزَيَّدُ فِي سَيْرِهَا، أيْ: تَتَكَلَّفُ فَوْقَ قَدْرِهَا، وَالإِنْسَانُ يَتَزَيَّدُ فِي كَلامِهِ وَحَدِيثِهِ إِذَا تَكَلَّفَ فَوْقَ مَا يَنْبَغِي"(١).

أما اصطلاحًا فإن الزيادة تعني نحويًّا في التركيب "عَلَى مَطَالِبِ الصِّحَّةِ وَالإِفَادَةِ"(٢)، وذلك يعني أن العنصر الزائد يفيد دلالةً لم تكن موجودة قبله أو يكون مؤكدا للمعنى الأصلي على أقل تقدير؛ لذلك أصر النحاةُ على ضرورة أن تكون الزيادة مؤكدة أو مفيدة معنى خاصًّا(٣).

وربما لا ندرك أهمية كبيرة للزيادة بحسب هذا الكلام إلا إذا عرفنا أن العنصر الزائد في التركيب – إذا استخدم بشكل جيد – له دور كبير في فهم الجملة وتوضيح دلالتها، وسيكون خير دليل على ذلك هو وجود الزيادات في كلام الفصحاء من العرب شعرًا ونثرًا.

المقصود بالزيادة هنا هو ما زاد على التركيب النحوي الأصلي للجملة مع الاحتفاظ لهذه الزيادات بما تحمله من معانٍ ودلالات؛ وبهذا تكون الزيادة في موضعها الصحيح مفيدةً للمعنى لكنها فائدة عارضة لا تغير من أصل المعنى

---

(١) العين: ٧/ ٣٧٧–٣٧٨، وينظر: لسان العرب: مادة (زيد).

(٢) البيان في روائع القرآن: ١٧٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٨/ ١٢٨، ومعجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: ١٤٧–١٤٨.

الكائن قبلها، ولكن تضيف إليه بعضَ المعاني والدلالات[١]؛ فكل زيادة في المبنى يتبعها زيادة في المعنى "لأَنَّ تَكْثِيرَ اللَّفْظِ يُفِيدُ تَقْوِيَةَ الْمَعْنَى"[٢].

وقد يستحسن ناظمُ الكلام الزيادةَ في نفسه كعاشق يناجي معشوقَه، أو فرِح جزْل مع أقرانه في ناديهم، أو حزين باكٍ يندب فائتًا عظيمًا عنده، وقد يراعي هذا الناظمُ حالَ المتلقِّي للكلام فيتزيَّد في كلامه تأكيدًا أو استعطافًا أو لمجرَّد الحصول على المشاركة الوجدانية، ومن الممكن أن يهزي الناظم أحيانًا فيجيء كلامُه بزيادات تكون غير مستحسنة.

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن مصطلح (الزائد) جاء في كتاب سيبويه في موضعين فقط؛ وذلك عند حديثه عن زيادة الباء وزيادة (ما)[٣].

لقد تسمَّى حروفُ الجر بـ(حروف الزيادة) لأنها تُزاد لتأكيد المعنى الأصلي وزيادته[٤]، وقد تسمَّى أيضًا بـ(حروف الصلة) لإيصالها زيادة المعنى وتأكيده أو "إِلَى إِقَامَةِ وَزْنٍ أَوْ سَجْعٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ"[٥]، كل ذلك على الرغم من أنه "لا يَصِحُّ

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، طبعة جامعة قاريونس، بنغازي ط٢، ١٩٨٦م، ٤/ ٤٣٢-٤٣٣.

(٢) الأشباه والنظائر، للعلامة جلال الدين السيوطي، مراجعة: فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م، ١/ ٢٥٥.

(٣) ينظر: الكتاب: ١/ ٤١، والمقتضب: ٤/ ١٣٧-١٤٣، وشرح المفصل: ٨/ ١٢٨.

(٤) شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٤٣٢.

(٥) السابق: ٤/ ٤٣٣.

اعْتِبَارُ اللَّفْظِ – سَوَاءً كَانَ حَرْفًا أَوْ غَيْرَ حَرْفٍ – زَائِدًا إِنْ أَمْكَنَ اعْتِبَارُهُ أَصْلِيًّا لأَنَّ اعْتِبَارَ الأَصَالَةِ مُقَدَّمٌ عَلَى اعْتِبَارِ الزِّيَادَةِ"(١).

وعقد الإمام عبدالقاهر فصلا بعنوان "فَصْلٌ فِي الْحَذْفِ وَالزِّيَادَةِ"(٢) عرض فيه لزيادةِ (ما) وَالكاف وَ(لا)، وضرب أمثلة لذلك، وبين أن الزيادة هي التي تفيد اللفظ فصاحة وحسنًا، والمعنى توكيدًا أو تمييزًا لمدلوله عن غيره، "وَاعْلَمْ أَنَّ مِنْ أُصُولِ هَذَا الْبَابِ أَنَّ مِنْ حَقِّ الْمَحْذُوفِ أَوْ الْمَزِيدِ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى جُمْلَةِ الْكَلامِ لا إِلَى الْكَلِمَةِ الْمُجَاوِرَةِ لَهُ"(٣).

وفيما يلي نموذج من الزيادات التي وردت في معلقة زهير بن أبي سلمى مع مراعاة أن "مَا أَمْكَنَ تَخْرِيجُهُ عَلَى غَيْرِ الزِّيَادَةِ لا يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِالزِّيَادَةِ"(٤).

---

(١) النحو الوافي: ٢/ ٤٣٤.

(٢) أسرار البلاغة في علم البيان، للإمام عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٨م، ص٣٦٢–٣٦٦.

(٣) أسرار البلاغة: ٣٦٦، وينظر: معجم البلاغة العربية لبدوي طبانة، دار المنارة، جدة، ط٣، ١٩٨٨م، ص٢٦٧.

(٤) الجنى الداني: ٥٢.

المبحث الأول

زيادة الباء

وزيادة الباء هي إحدى حالاتها التي عدَّها المرادي أربعَ عشرةَ حالةً[١]، ويُعَنْوِن لها ابن هشام بباءِ التوكيد[٢]، ولها مواضع كثيرة، منها:

١-الزائدة قبل الفاعل، "وَزِيَادَتُهَا فِيهِ: وَاجِبَةٌ، وَغَالِبَةٌ، وَضَرُورَةٌ؛ فَالْوَاجِبَةُ فِي نَحْوِ: أَحْسِنْ بِزَيْدٍ، فِي قَوْلِ الْجُمْهُورِ.. وَالْغَالِبَةُ فِي فَاعِلِ (كَفَى)، نَحْو: [يَعْلَمُ مَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ][٣].. وَلا تُزَادُ الْبَاءُ فِي فَاعِلِ (كَفَى) الَّتِي بِمَعْنَى (أَجْزَأَ) وَ(أَغْنَى)، وَلا الَّتِي بِمَعْنَى (وَقَى)"[٤].

٢-الزائدة قبل المفعول به، و"فِيهِ مُعْظَمُ زِيَادَةِ الْبَاءِ"[٥]، وإن كانت غير مَقيسة كما يقول المرادي[٦]، ويمثل لها بقوله ﷻ: **[وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ]**[٧].

٣-الزائدة قبل المبتدأ في موضعين: أحدهما قياسي بعد (إذا) الفجائية، نحو: خرجت فإذا بزيدٍ، والثاني سماعي، كما في قولهم: بحسبِكَ درهمٌ.

---

(١) الجنى الداني: ٣٦.

(٢) مغني اللبيب: ١/ ١٠٦.

(٣) سورة الرعد: ٤٣.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ١٠٦-١٠٨.

(٥) سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥م، ١/ ١٣٧.

(٦) الجنى الداني: ٥١.

(٧) سورة البقرة: ١٩٥.

٤-الزائدة قبل الخبر في ثلاثة مواضع: الأول مع خبر (كان) المنفية لفظًا أو معنى، كما نقول: ما كان أخوك بمهملٍ، ولا تكنْ بمتعَجِّلٍ، الثاني مع خبر (ليس)، نحو قوله ﷻ: [أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ][(١)]، الثالث مع خبر (ما) العاملة عمل (ليس)، نحو قوله ﷻ: [وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ][(٢)].

وقد ذكر ابن عقيل أن الباء تزاد قليلا في خبر (لا) التي كـ(ليس)[(٣)].

ويؤكد الزجاجي فائدة الباء الزائدة الداخلة على خبر (ما) و(ليس) خصوصًا، ويبيِّن أن فائدتها عند النحاة التشديد على النفي والتأكيد له[(٤)].

٥-الزائدة قبل الحال المنفيِّ عاملُها، كقول الشاعر[(٥)]:

فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ حَكِيمُ بْنُ الْمُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا

٦-الزائدة قبل التوكيد بالنفس والعين، كقولنا: جاء فلان بنفسه أو بعينه، وجعل منه بعضهم قوله ﷻ: [وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ][(٦)].

وقد وردت الباء الزائدة في معلقة زهير بن أبي سلمى ثلاث مرَّات، كالتالي:

---

(١) سورة الأعراف: ١٧٢.

(٢) سورة البقرة: ٧٤.

(٣) شرح ابن عقيل: ١/ ٣٠٩-٣١٠.

(٤) اللامات، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، المطبعة الهاشمية، دمشق، د.ط، د.ط، ١٩٦٩م، ص٦١.

(٥) هذا البيت "من قصيدةٍ للقُحَيْف العُقَيْلِيِّ"، ينظر: خزانة الأدب: ١٠/ ١٣٧، والقُحَيف العقَيْلي هو القُحَيف بن خُمَير بن سُلَيم النَّدِيِّ بن عبدِالله بن عوف بن حَزْن بن معاوية بن خفاجة بن عمرو بن عُقَيل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، شاعر إسلامي ذكرَه الجُمَحي في الطبقة العاشرة من شعراء الإسلام، وترجمتُه في خزانة الأدب: ١٠/ ١٣٩.

(٦) سورة البقرة: ٢٢٨، وينظر: مغني اللبيب: ١/ ١١١.

عُنِّي الكُلُومُ بِالمِئِينَ فَأُصْبَحَتْ ... يُنَجِّمُهَا مَنْ لَيْسَ فِيهَا بِمُجْرِمِ
وَمَا الحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمُ ... وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالحَدِيثِ المُرَجَّمِ
كِرَامٌ فَلَا ذُو الضِّغْنِ يُدْرِكُ تِبْلَهُ ... وَلَا الجَارُ الجَانِي عَلَيْهِمْ بِمُسْلَمِ

المبحث الثاني: زيادة اللام:

حرف اللام "كَثِيرُ الْمَعَانِي وَالأَقْسَامِ"(١)، ومنها الزائدةُ للتوكيد والتحقيق في التراكيب اللغوية كما ذكر النحاة(٢)، كما تزاد للمِلْك(٣)، وقد جعلها المالقي(٤) قسمين هما:

القسم الأول: الزائدة العاملة، وهي أن تكون مقحمة توكيدًا، ولها موضعان:

أحدهما: أن تكون بين المضاف والمضاف إليه، وقد ذهب جمهور النحاة(٥) النحاة(٥) إلى أنها هنا زائدة لا اعتداد بها؛ فقولهم (لا أبا لك) وأمثاله إنما هو (لا (لا أباك) ثم جيء بهذه اللام الزائدة لتوكيد الإضافة، أو لتوكيد التخصيص، وبقيت الإضافة على حكمها(٦).

---

(١) الجنى الداني: ٩٥.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢/ ٢٧٧-٢٧٨، والمقتضب: ٤/ ١٤٣، ورصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبدالنور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ط، د.ت، ص٢٤٤، ومغني اللبيب: ١/ ٢٣٢، والجنى الداني: ١٠٥.

(٣) المقتضب: ٤/ ١٤٣.

(٤) رصف المباني: ٢٤٤-٢٥٠.

(٥) يُنظَر: مناقشة المالقي لآراء النحاة في رصف المباني: ٢٤٥-٢٤٦.

(٦) ينظر: السابق: ٢٤٥.

ثانيهما: أن تكون زائدة بين الفعل والمفعول، وذلك نحو قول الله ﷻ: **[قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم]**(١)، أيْ: رَدِفَكم.

وتُزادُ أيضًا في مفعولٍ تأخَّرَ عنه فِعلُهُ تقويةً للفعل المتأخِّر لضَعفه بالتأخُّر، كقولهِ ﷻ: **[لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ]**(٢)، أي: ربَّهُم يَرهبون، وفي مفعول المشتقِّ من الفعل تقويةً لهُ أيضًا لأن عملَهُ فَرعٌ عن عمل فعله، كقوله ﷻ: **[مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ]**(٣)، أي: مصدقًا ما معهم، وقولهِ: **[إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ]**(٤)، أي: فَعّالٌ ما يريد.

ويُعقِّب المالقي على هذين الموضعين بقوله: "وَاعْلَمْ أَنَّ اللاَّمَ فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ وَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً، فَإِنَّمَا خَفَضَتْ مَا بَعْدَهَا بِالشَّبَهِ لِغَيْرِ الزَّائِدَةِ لأَنَّ اتِّصَالَهَا كَاتِّصَالِهَا، وَلَفْظَهَا كَلَفْظِهَا، فَهِيَ فِي تِلْكَ بِمَنْزِلَةِ الْبَاءِ الزَّائِدَةِ، وَقَدْ ذُكِرَتْ فِي بَابِهَا، وَهَذَانِ الْمَوْضِعَانِ مَوْقُوفَانِ عَلَى السَّمَاعِ لا يَجُوزُ قِيَاسُ غَيْرِهِمَا عَلَيْهِمَا لِشُذُوذِهِمَا وَخُرُوجِهِمَا عَنْ نَظَائِرِهِمَا"(٥).

والقسم الثاني: الزائدة غير العاملة، وهي التي لا حاجة إليها، ولا قياس لأمثلة ما تدخل عليه، ومنها لام الابتداء التي تدخل على المبتدأ توكيدًا، وعلى خبر (إنَّ) كذلك، وفي هذا الوقت تسمى (اللام المزحلقة)؛ وذلك لعدم التقاء

---

(١) سورة النمل: ٧٢.

(٢) سورة الأعراف: ١٥٤.

(٣) سورة البقرة: ٩١.

(٤) سورة هود: ١٠٧.

(٥) رصف المباني: ٢٤٧.

المؤكِّدَين معًا[1]، ولهذا السبب أيضًا قد تدخل هذه اللام على اسم (إنَّ) إذا تقدم عليه الخبر أو على ضمير الفصل إذا عرِّف الطرفان.

وقد وردت اللام الزائدة في معلقة زهير بن أبي سلمى مرَّتين فقط في بيت واحد، كالتالي:

لَعَمْرِي لَنِعْمَ الحَيّ جَرَّ عليهِمُ بما لا يُؤاتِيهِمْ حَصينُ بنُ ضَمضمِ

حيث إن اللام جاءت للتوكيد في القسم، وفي بداية جملة القسم.. إنه تأكيد الحكيم الذي عنده الخبرة التي لا خلاف حولها.

(١) ينظر: التركيب النحوي وشواهده القرآنية، أبو الفتوح الشريف، دار القلم، دبي، ط١، د.ت، ص٣٥٩.

الفصل الثالث

التقديم والتأخير

جاء التقديم في اللغة ليدل على السبق الزمني أو المكاني لـ"مَا كَانَ غَيْرُهُ أَحَقَّ بِهِ"(١)؛ فتقول: "مَضَى قُدُمًا وتَأَخَّرَ أُخُرًا، وَالتَّأَخُّرُ ضِدُّ التَّقَدُّمِ؛ وَقَدْ تَأَخَّرَ عَنْهُ تَأَخُّرًا وَتَأَخُّرَةً وَاحِدَةً"(٢).

والتقديم في الاصطلاح لا يذهب بعيدًا عن هذا المعنى اللغوي؛ حيث يعني نقل لفظ عن رتبته في نظام الجملة العربية، فرتبة الفاعل قبل المفعول، والمبتدأ قبل الخبر، فإذا جاء الكلام على عكس ذلك قيل: إن فيه تقديمًا وتأخيرًا، وبالتالي لا يقال الفاعل مقدَّم على المفعول، وكذا المبتدأ على الخبر، ويفسر الزمخشري ذلك قائلا: "إِنَّمَا يُقَالُ مُقَدَّمٌ وَمُؤَخَّرٌ لِلْمُزَالِ لا لِلْقَارِّ فِي مَكَانِهِ"(٣).

وعلى هذا فلا اعتبار للتقديم مع التأخير في مكان واحد وآنٍ واحدٍ، ولا يعقل هذا؛ حيث إننا لو قدَّمنا جزءًا من الكلام فهذا يعني بالضرورة أننا قد ثبَّتنا شيئًا ذا ترتيبٍ معيَّنٍ حافظنا عليه في مكانه وقدمنا التاليَ له عليه، والعكس بالعكس؛ حيث إننا إذا أخرنا فقد ثبتنا جزءًا من أجزاء كلامنا وأخَّرنا ما قبله عنه.

---

(١) الصحاح في اللغة، إسماعيل بن حماد الجوهري، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٩٠م، مادة (قدم).

(٢) لسان العرب: مادة (أخر).

(٣) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لِجار الله الزمخشري، تحقيق: عادل عبدالموجود وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٩٩٨م، ٢/ ٣٧٣ عند تفسير الآية ٦٩ من سورة المائدة.

وقد ظهر مصطلح التقديم في الكتابات النحوية الأولى، وكأنَّنا بإمام النحاة سيبويه في كتابه يفرِّق بين نوعين من التقديم[١] في الجملة العربية:

النوع الأول: تقديم في الرتبة دون الحكم كتقديم المفعول به على فاعله[٢].

والنوع الثاني: تقديم في الرتبة والحكم كتقديم رتبة المفعول به وحكمه في باب الاشتغال إذا ما ارتفع بالابتداء[٣].

وقد اهتم اللغويون والنحاة بعد سيبويه بالتقديم والتأخير في مؤلفاتهم إيجازًا وإطنابًا، حيث كان لكل منهم تناوله الخاص به، كما يظهر من خلال مؤلفاتهم النحوية[٤].

إن دراسة التقديم والتأخير ضمن مباحث البلاغة العربية هي دراسة لأسلوب التركيب لا للتركيب نفسه، كما يقول الدكتور تمام حسان[١].

---

(١) يقرِّر الدكتور عبدالقادر حسين بأن "هَذِهِ الْقَضِيَّةَ الْكُبْرَى الَّتِي تَتَاوَلَهَا عُلَمَاءُ النَّحْوِ وَالْبَلاغَةِ وَاللُّغَةِ، وَمَا زِلْنَا نَقْرَأ عَنْهَا حَتَّى يَوْمِنَا هَذَا فِي النَّحْوِ وَالنَّقْدِ وَالْبَلاغَةِ، هِيَ فِي أَسَاسِهَا مِنْ صُنْعِ سِيبَوَيْهِ؛ فَهُوَ أَوَّلُ مَنْ أَشَارَ إِلَيْهَا، وَطَرَقَ بَابَهَا، وَلا شَكَّ أَنَّ هَذَا فَضْلٌ يُنْسَبُ إِلَيْهِ بِالْفَخَارِ"، ينظر: أثر النحاة في البحث البلاغي، الدكتور عبدالقادر حسين، دار قطري بن الفجاءة، قطر، ط٢، د.ت، ص٩٦.

(٢) ينظر: الكتاب: ١/ ٣٤.

(٣) ينظر: السابق: ١/ ٨١.

(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٣٠١، والأصول في النحو: ٢/ ٢٢٢–٢٥٦، والخصائص: ٢/ ٣٨٤–٣٩٢، ودلائل الإعجاز: ١٠٦–١٤٥، والمثل السائر: ٢/ ٢١٠–٢٢٧، والطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، لِيحي بن حمزة العلوي، مطبعة المقتطف، القاهرة، د.ط، ١٩١٤م، ٢/ ٥٦–٧٧، ومعاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: الدكتور عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٨م، ٤/ ١١٧.

وقد جعل البلاغيون لمسألة التقديم والتأخير شأنًا كبيرًا، وخاصة عند الحكم على جودة الشعر ورداءته، وكانت رتبة الشاعر ترتفع وقيمته تعلو بقدر أخْذه بهذه المسألة، وورد في العمدة: "وَرَأَيْتُ مِنْ عُلَمَاءِ بَلَدِنَا مَنْ لا يَحْكُمُ لِلشَّاعِرِ بِالتَّقَدُّمِ وَلا يَقْضِي لَهُ بِالْعِلْمِ إلاَّ أنْ يَكُونَ فِي شِعْرِهِ التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ"(٢).

والتقديم والتأخير قد يكون معقِّدًا من معقِّدات تركيب الكلام وترتيبه، فالتعقيد في التركيب يتمثل في "ألاَّ يَكُونَ اللَّفْظُ ظَاهِرَ الدِّلالَةِ عَلَى الْمَعْنَى الْمُرَادِ لِخَلَلٍ وَاقِعٍ إمَّا فِي النَّظْمِ بِألاَّ يَكُونَ تَرْتِيبُ الأَلْفَاظِ عَلَى وَفْقِ تَرْتِيبِ الْمَعَانِي بِسَبَبِ تَقْدِيمٍ أوْ تَأْخِيرٍ أوْ حَذْفٍ أوْ إضْمَارٍ أوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُوجِبُ صُعُوبَةَ فَهْمِ الْمُرَادِ، وَإمَّا فِي الانْتِقَالِ"(٣).

ويتعلق مصطلح "التقديم والتأخير" بمصطلح آخر هو "الرتبة"، والتي تُعرَّف بأنها "الْمَوْقِع الذِّكْرِيُّ لِلْكَلِمَةِ فِي جُمْلَتِهَا، فَيُقَالُ: رُتْبَةُ الْفَاعِلِ التَّقَدُّمُ عَلَى الْمَفْعُولِ، وَرُتْبَةُ الْمَفْعُولِ التَّأَخُّرُ عَن الْفَاعِلِ، فَإنْ تَقَدَّمَت الْكَلِمَةُ فِي الْجُمْلَةِ بِحَسَبِ رُتْبَتِهَا الْمُقَرَّرَةِ قِيلَ لَهَا: إنَّهَا مُتَقَدِّمَةٌ رُتْبَةً، وَإنْ تَأَخَّرَتْ عَمَّا هُوَ مُقَرَّرٌ لَهَا قِيلَ لَهَا: إنَّهَا مُتَأَخِّرَةٌ رُتْبَةً"(٤).

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط٣، ١٩٩٨م، ١٠٧.

(٢) العمدة في محاسن الشعر وآدابه، لابن رشيق القيرواني، تحقيق: الأستاذ محمد محي الدين عبدالحميد، دار الجيل، بيروت، ط٤، ١٩٧٢م، ١/ ٢٦١.

(٣) التوقيف على مهمَّات التعاريف: ١/ ١٨٨.

(٤) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، الدكتور نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ، ص٩٢، كما تُعرَّف بأنها "مَوْضِعُ الْكَلِمَةِ وَفْقًا لِوَظِيفَتِهَا النَّحْوِيَّةِ فِي بِنَاءٍ

وهي على صورتين:

صورة الرتبة المحفوظة، أو "التَّقْدِيمُ الَّذِي لَيْسَ عَلَى نِيَّةِ التَّأْخِيرِ" كما سماه عبدالقاهر(١)، أو "التَّرْتِيبُ الْمُلْتَزَمُ" عند فندريس(٢)، وهي التي يجب معها الالتزام بترتيب الكلمات وفقا للنظام النحوي، ويمتنع تغيير مواقع الكلمات، ومخالفة الكلام لهذه الرتبة المحفوظة تجعل هذا الكلام خطأ نحويًّا حتى إذا كان مفيدا دلاليًّا، وبالتالي فلا تخضع هذه الصورة لاختيارات المتكلِّم، ويكون العنصر المتقدم متقدِّمًا وُجوبًا كتقديم الموصوف على الصفة، والموصول على الصلة، والجار على المجرور.

أما الأخرى فهي صورة الرتبة غير المحفوظة، أو "التَّقْدِيمُ الَّذِي عَلَى نِيَّةِ التَّأخِيرِ(٣)، أو "الرُّتْبَةُ الْحُرَّةُ" عند فندريس(٤)، وهي التي تعطي للمتكلم مساحة كبيرة من الاختيار في تقديم أجزاء الجملة بعضها على بعض لدلالات خاصة يريدها هو، وهذه الصورة هي محور العمل في التقديم والتأخير داخل إطار الدراسات النحوية الدلالية أو هي محور التناول البلاغي للتقديم والتأخير(٥).

الْجُمْلَةِ"، ينظر: معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: ١٣٧، ويُعرِّفها الدكتور تمام حسان بأنها "قَرِينَةٌ لَفْظِيَّةٌ وَعَلاقَةٌ بَيْنَ جُزْأيْنِ مُرَتَّبَيْنِ مِنْ أجْزَاءِ السِّيَاقِ يَدُلُّ مَوْقِعُ كُلٍّ مِنْهُمَا مِن الآخَرِ عَلَى مَعْنَاهُ"، ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٩.

(١) دلائل الإعجاز: ١٠٦.

(٢) قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي: ١٠٣.

(٣) دلائل الإعجاز: ١٠٦.

(٤) قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي: ١٠٢.

(٥) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٧.

وقد تتحول الرتبة من رتبةٍ غير محفوظة إلى رتبةٍ محفوظة حينما تأتي هذه الرتبة في حالة من الحالات التالية(١):

ـ **التباس باب نحوي بآخر عند خفاء الإعراب**، كما في "ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى"، و"أخِي صَدِيقِي".

. **عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً**، فمقبولٌ أن نقول: أكرم محمدٌ جارَه، وأكرم جارَه محمدٌ، وأكرم محمدًا جارُه، ولا يجوز مطلقًا أن نقول: أكرم جارُه محمدًا؛ لعود الضمير على متأخر لفظا ورتبةً، وذلك لا يجوز إلا في لغة الشعر، بل جعله النحاة أصلا فيها، وسمَّوه "بَابَ نَقْضِ الْمَرَاتِبِ إذَا عَرَضَ لِذَلِكَ عَارِضٌ"(٢).

ـ **القصر**، كما في قوله ﷻ: [إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا](٣)، فهذه رتبة محفوظة، لا يجوز فيها أن يتقدم الفاعل على المفعول به (لفظ الجلالة) لأن القصر أراد خشية العلماء لله فقط دون غيره، كما أراد منح العلماء وحدهم حقَّ إثبات خشيتهم لله بالأدلة المادية على وجوده.

ـ **صدارة الكلام بأحد أجزاء الجملة**، ومما يأتي بصدارة الكلام أدواتُ الشرط والاستفهام، ومثال ذلك قوله ﷻ: [فَأَىَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ](٤).

---

(١) ينظر: السابق: ٢٠٩، وقرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي: ١١٠-١١١، وبناء الجملة العربية: ١٠٠-١٠٢.

(٢) الخصائص: ١/ ١١١.

(٣) سورة فاطر: ٢٨.

(٤) سورة غافر: ٨١.

- **حالة الاختيار بين اتصال الضمير وانفصاله**، فالرتبة محفوظة في جملة "ضربتُ محمدًا" لئلا يلزم مع تقديم المفعول به انفصالُ ضمير الفاعلِ مع إمكان اتصاله، يقول ابن مالكٍ:

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلْ إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلْ

ويظهر مفهوم الرتبة حاضرًا في كل باب نحوي تقريبًا، يقول ابن السراج في تعريف الفاعل: "هُوَ الاسْمُ الَّذِي يَرْتَفِعُ بِأَنَّهُ فَاعِلٌ، هُوَ الَّذِي بَنَيْتَهُ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي بُنِيَ لِلْفَاعِلِ، وَيُجْعَلُ الْفِعْلُ حَدِيثًا عَنْهُ مُقَدَّمًا قَبْلَهُ، كَانَ فَاعِلا فِي الْحَقِيقَةِ أَوْ لَمْ يَكُنْ، كَقَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ، وَمَاتَ عَمْرٌو، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَمَعْنَى قَوْلِي: بَنَيْتَهُ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي بُنِيَ لِلْفَاعِلِ، أَيْ: ذَكَرْتَ الْفِعْلَ قَبْلَ الاسْمِ لأَنَّكَ لَوْ أَتَيْتَ بِالْفِعْلِ بَعْدَ الاسْمِ لارْتَفَعَ الاسْمُ بِالابْتِدَاءِ"(١).

ويأخذ الدكتور تمام حسان على النحاة أنهم "لَمْ يُعْنَوْا بِدِرَاسَةِ الرُّتْبَةِ تَمَامًا، وَإِنَّمَا فَرَّقُوا الْقَوْلَ فِيهَا بَيْنَ أَبْوَابِ النَّحْوِ"(٢)، وقد يكون قصد الدكتور تمام حسان أن النحاة لم يفردوا لها بابًا مستقلا تحت هذا العنوان في مؤلفاتهم.

وقد عنيت الدراسات اللغوية الحديثة بموضوع ترتيب المكوِّنات داخل الجملة عناية كبيرة، حيث يعد الترتيب في النظام اللغوي ضرورة حتمية لأداء المعنى، يقول الدكتور علي أبو المكارم: "التَّرْتِيبُ ضَرُورَةٌ فِي التَّرْكِيبِ اللُّغَوِيِّ، فَلا يَسْتَطِيعُ أَيُّ تَرْكِيبٍ لُغَوِيٍّ أَدَاءَ مَا يُقْصَدُ بِهِ مِن التَّعْبِيرِ عَن الأَفْكَارِ الذِّهْنِيَّةِ أو

(١) الأصول في النحو: ١/ ٨١.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٧.

العِلاقَاتِ الاجْتِمَاعِيَّةِ بِدُونِ الْتِزَامٍ دَقِيقٍ لِتَرْتِيبٍ مُعَيَّنٍ يَشْمَلُ صِيَغَ هَذَا التَّرْكِيبِ وَمُفْرَدَاتِهِ كُلَّهَا"(١).

قيمة التقديم والتأخير:-

ولقد أدرَك اللغويون قديمًا قيمة هذا العارض وأهميته في الكلام كمؤشِّر على وجود معنى خاص في إطار الرتبة غير المحفوظة، فكانت أغراض التقديم والتأخير التي تكلموا فيها كثيرةً ومتنوعة، ومنها:-

١- **العناية والاهتمام بالمتقدِّم:**- يقول الإمام عبدالقاهر: "وَاعْلَمْ أَنَّا لَمْ نَجِدْهُم اعْتَمَدُوا فِيهِ شَيْئًا يَجْرِي مَجْرَى الأَصْلِ، غَيْرَ الْعِنَايَةِ وَالاهْتِمَامِ، قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ(٢)، وَهُوَ يَذْكُرُ الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ: كَأَنَّهُمْ يُقَدِّمُونَ الَّذِي بَيَانُهُ أَهَمُّ لَهُمْ، وَهُمْ بِبَيَانِهِ أَعْنَى، وَإِنْ كَانَا جَمِيعًا يُهِمَّانِهِمْ، وَيَعْنِيَانِهِمْ"(٣).

٢- **اختصاص وتخصيص المتقدِّم:**- وهو الغرض الأسمى للتقديم والتأخير عند الزمخشري(٤)؛ ويعلق السكاكي على هذا الغرض بقوله: "وَالتَّخْصِيصُ لازِم لِلتَّقْدِيمِ، وَلِذَلِكَ نَسْمَعُ أَئِمَّةَ عِلْمِ الْمَعَانِي فِي مَعْنَى **[إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ]**(٥)

---

(١) الظواهر اللغوية في التراث النحوي، د. علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، د.ط، ٢٠٠٦م، ١/ ٢١٨.

(٢) الكتاب: ١/ ٣٤.

(٣) دلائل الإعجاز: ١٠٧، وينظر في تفصيل ذلك: الكتاب: ١/ ١٤-١٥، والمقتضب: ٢/ ٦٦، والخصائص: ٢/ ٣٨٤، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٣٨، وشرح المفصل: ١/ ٧٦.

(٤) ينظر: عوارض التركيب في شعر خليل مطران: ٤١.

(٥) سورة الفاتحة: ٥.

يَقُولُونَ: نَخُصُّكَ بِالْعِبَادَةِ، وَلا نَعْبُدُ غَيْرَكَ، وَنَخُصُّكَ بِالاسْتِعَانَةِ بِكَ، لا نَسْتَعِينُ أَحَدًا سِوَاكَ"[1]، ولكن ابن الأثير ينكر أن يكون التقديم والتأخير للاختصاص هنا؛ فيقول: "وَقَدْ ذَكَرَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ أَنَّ التَّقْدِيمَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ قُصِدَ بِهِ الاخْتِصَاصُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَمْ يُقَدَّم الْمَفْعُولُ بِهِ عَلَى الْفِعْلِ لِلاخْتِصَاصِ، وَإِنَّمَا قُدِّمَ لِمَكَانِ نَظْمِ الْكَلامِ، لأَنَّهُ لَوْ قَالَ: نَعْبُدُكَ وَنَسْتَعِينُكَ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مِن الْحُسْنِ مَا لِقَوْلِهِ: **[إِيَّاكَ نَعْبُدُ]**، ألا تَرَى أَنَّهُ تَقَدَّمَ قَوْلُهُ: **[إِيَّاكَ نَعْبُدُ]** فَجَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ قَوْلُهُ: **[وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ]**، وَذَلِكَ لِمُرَاعَاةِ حُسْنِ النَّظْمِ السَّجْعِيِّ الَّذِي هُوَ عَلَى حَرْفِ النُّونِ، وَلَوْ قَالَ: نَعْبُدُكَ وَنَسْتَعِينُكَ، لَذَهَبَتْ تِلْكَ الطَّلاوَةُ، وَزَالَ ذَلِكَ الْحُسْنُ"[2].

(١) مفتاح العلوم، السكاكي، تحقيق: د. عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ص٣٣٩.

(٢) المثل السائر: ٢/ ٢١٢.

وقد تنوَّعت مواطن التقديم والتأخير في معلقة زهير بن أبي سلمى، كالتالي:

العارض	عدد المواضع
تقديم الخبر على المبتدأ	أربع مرات
تقديم شبه الجملة المفعول به	خمس مرات
تقديم شبه الجملة على الفاعل	أربع مرات
تقديم المفعول به على الفعل	مرة واحدة
تقديم المفعول به على الفاعل	مرة واحدة
تقديم شبه الجملة على الفعل أو شبهه	مرتان
تقديم جواب الشرط على جملة الشرط	مرة واحدة

وسوف نتناول التقديم والتأخير في هذه المعلقة الشهيرة من خلال مبحثين تفصيليين، نعرضها كنموذج فيما يلي:

المبحث الأول

تقديم الخبر على المبتدأ في معلقة طرفة

الأصل في الجملة الاسمية أن يتقدم المبتدأ فيها على الخبر "لأَنَّ الْمُبْتَدَأَ مَحْكُومٌ عَلَيْهِ فَحَقُّهُ التَّقْدِيمُ لِيَتَحَقَّقَ تَعَلُّقُهُ فَيَكُونُ حَقُّ الْخَبَرِ التَّأْخِيرُ لأَنَّهُ مَحْكُومٌ بِهِ"(١)؛ فالأصل تأخير الخبر، ويجوز تقديمه إذا أمن اللبس(٢).

يقول الإمام عبدالقاهر: "اعْلَمْ أَنَّ مَرْتَبَةَ الْخَبَرِ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الْمُبْتَدَأ لأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُعْلَمْ مَا يُخْبَرُ عَنْهُ لَمْ يُسْتَفَدْ مِن الْخَبَرِ شَيْءٌ، وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْمُبْتَدَأ، وَتَكُونُ النِّيَّةُ بِهِ التَّأْخِيرُ، تَقُولُ: "مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ" وَ"ضَرَبْتُهُ عَمْرٌو"، فَيَكُونُ (ضَرَبْتُهُ) و(مُنْطَلِقٌ) مقدَّمَيْنِ فِي اللَّفْظِ مُؤَخَّرَيْنِ فِي النِّيَّةِ"(٣).

ويرى النحاةُ أن رتبة الخبر لها ثلاثة أشكال(٤):

الأول: شكل يجب فيه التزام الرتبة الأصلية عند خوف اللبس؛ فيتقدم المبتدأ على الخبر، وليس للدراسة علاقة بهذا الشكل لأنه جاء على الأصل، وإن خولِف حدث إخلال بتركيب الجملة.

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: د. عبدالفتاح بحيري، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط١، ١٩٩٧م، ١/ ١٧٠.

(٢) – ينظر: المساعد في تسهيل الفوائد، شرح الإمام ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار المدني، جدة، د.ط، ١٩٨٤م، ١/ ٢٢٠.

(٣) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، للإمام عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، طبعة وزارة الثقافة والإعلام العراقية، د.ط، ١٩٨٢م، ١/ ٣٠٢.

(٤) ينظر: أوضح المسالك: ١/ ٢٠٦–٢١٦ فصل "وَلِلْخَبَرِ ثَلاثُ حَالاتٍ".

الثاني: شكل يجب فيه مخالفة الرتبة الأصلية؛ فيتقدم الخبر على المبتدأ، وليس للدراسة علاقة بهذا الشكل أيضًا لأنه جاء على خلاف الأصل بقواعد ثابتة لا يجب مخالفتها؛ فهو كالأصل، وإن خولِف حدث إخلال بتركيب الكلام.

الثالث: شكل يجوز فيه التزام الرتبة الأصلية ومخالفتها؛ فيتقدم الخبر أو يتأخر عن المبتدأ، يقول الدكتور تمام حسان: "الأَصْلُ فِي رُتْبَةِ الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَرِ تَقْدِيمُ الْمُبْتَدَأ وَتَأْخِيرُ الْخَبَرِ، وَلَكِنَّ هَذِهِ الرُّتْبَةَ غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ إِذْ قَدْ تَخْضَعُ لِلاعْتِبَارَاتِ السِّيَاقِيَّةِ وَالأُسْلُوبِيَّةِ كَمَا تَخْضَعُ لِجَوَازِ عَكْسِهَا أَوْ وُجُوبِهِ"(١).

وكان النحاة قبل ذلك قد اختلفوا حول تقديم ركنَي الجملة الاسمية أحدهما على الآخر؛ فذهب البصريون إلى جواز هذا الأمر، ورفض الكوفيون ذلك احتجاجًا بأن هذا "يُؤدِّي إِلَى تَقَدُّمِ ضَمِيرِ الاسْمِ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَلا خِلافَ فِي أَنَّ رُتْبَةَ الاسْمِ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ ظَاهِرِهِ"(٢).

ورد البصريون حجة الكوفيين بأنَّ الخبر – وإن كان مقدمًا – في اللفظ فإنه مؤخر في التقدير(٣).

والأرجح هو ما ذهب إليه البصريون؛ فيجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ سواء كان مفردًا أو جملة، وقد جاء ذلك في كلام العرب وأشعارها وجاز تقديمه لكثرة استعماله(٤).

---

(١) الخلاصة النحوية، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م، ص١٠٩.

(٢) شرح المفصل: ١/ ٩٢-٩٣.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٦٨-٦٩.

(٤) ينظر: المفصل في علم العربية، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، شرح أبياته: محمد بدر الدين الحلبي، دار الجيل، بيروت، ط٢، د.ت، ص٢٤-٢٥، وشرح المفصل: ١/ ٩٢.

يقول سيبويه عن هذا التقديم: "وَزَعَمَ الْخَلِيلُ – رَحِمَهُ اللهُ – أَنَّهُ يَسْتَقْبِحُ أَنْ يَقُولَ: قَائِمٌ زَيْدٌ، وَذَاكَ إِذَا لَمْ تَجْعَلْ (قَائِمًا) مُقَدَّمًا مَبْنِيًّا عَلَى الْمُبْتَدَأ، كَمَا تُؤَخِّرُ وَتُقَدِّمُ فَتَقُولُ: ضَرَبَ زَيْدًا عَمْرٌو، وَ(عَمْرٌو) عَلَى (ضَرَبَ) مُرْتَفِعٌ، وَكَانَ الْحَدُّ أَنْ يَكُونَ مُقَدَّمًا وَيَكُونُ (زَيْدٌ) مُؤَخَّرًا، وَكَذَلِكَ هَذَا، الْحَدُّ فِيهِ أَنْ يَكُونَ الابْتِدَاءُ فِيهِ مُقَدَّمًا، وَهَذَا عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: تَمِيمِيٌّ أَنَا، وَمَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ، وَرَجُلٌ عَبْدُاللهِ، وَخَزٌّ صُفَّتُكَ"(١).

وأصدر ابن جني حُكمًا عامًّا على باب المرفوعات؛ حيث منع تقديم المرفوع على عامله، فيقول: "لَيْسَ فِي الدُّنْيَا مَرْفُوعٌ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى رَافِعِهِ، فَأَمَّا خَبَرُ الْمُبْتَدَأ فَلَمْ يَتَقَدَّمْ عِنْدَنَا عَلَى رَافِعِهِ، لأَنَّ رَافِعَهُ لَيْسَ الْمُبْتَدَأ وَحْدَهُ، إِنَّمَا الرَّافِعُ لَهُ الْمُبْتَدَأ وَالابْتِدَاءُ جَمِيعًا، فَلَمْ يَتَقَدَّم الْخَبَرُ عَلَيْهِمَا مَعًا، وَإِنَّمَا تَقَدَّمَ عَلَى أَحَدِهِمَا وَهُوَ الْمُبْتَدَأ، فَهَذَا لا يَنْتَقِضُ، لَكِنَّهُ عَلَى قَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ مَرْفُوعٌ بِالْمُبْتَدَأ وَحْدَهُ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجُزْ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْمُبْتَدَأ"(٢).

وقد حصر ابن مالك حالات جواز تقدُّم الخبر على المبتدأ في قوله: "وَالأَصْلُ تَأْخِيرُ الْخَبَرِ، وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهُ إِنْ لَمْ يُوهِمْ ابْتَدَائِيَّةَ الْخَبَرِ، أَوْ فَاعِلِيَّةَ الْمُبْتَدَأ، أَوْ يُقْرَنْ بِالْفَاءِ، أَوْ بِإِلاَّ لَفْظًا أَوْ مَعْنًى فِي الاخْتِيَارِ، أَوْ يَكُنْ لِمَقْرُونٍ بِلامِ الابْتِدَاءِ، أَوْ لِضَمِيرِ الشَّأنِ أَوْ شِبْهِهِ، أو لأَدَاةِ اسْتِفْهَامٍ أَوْ شَرْطٍ، أَوْ مُضَافٍ إِلَى إِحْدَاهُمَا"(٣).

---

(١) الكتاب: ٢/ ١٢٧.

(٢) الخصائص: ٢/ ٣٨٧.

(٣) شرح التسهيل: ١/ ٢٩٦.

وقد عدد الدكتور فاضل السامرائي أغراض تقدم الخبر على المبتدأ فيما يلي(١):

١ـ التخصيص، إذا كان المخاطب خالي الذهن مما ستخبره، قدمت له المبتدأ، فتقول: زيدٌ قائمٌ، ومحمدٌ منطلقٌ، فهذا إخبار أولي لا يعلمه السامع، ولكن إذا كان السامع يظن أن زيدًا قاعد لا قائم، انبغى أن تقدم له الخبر لإزالة الوهم من ذهنه فتقول له: قائم زيدٌ؛ فجملة "زَيْدٌ قَائِمٌ" إخبار أولي، ولكن جملة "قَائِمٌ زَيْدٌ" تصحيح للوهم الذي في ذهن المخاطب، إذا كان يظن أن زيدًا قاعد، فتقول له: قائمٌ زيدٌ، أي: لا قاعدٌ.

٢ـ **الافتخار**، كقولهم: تميميٌّ أنا، فثمة فرق بين قولهم: أنا تميمي، وتميميٌّ أنا، فالأولى إخبار عن نفسه، وأما الثانية فللفخر بنفسه، وقبيلته.

٣. **التفاؤل أو التشاؤم**، كقولك: ناجحٌ زيدٌ، ومقتولٌ إبراهيمُ.

وبعد هذه النظرة السريعة حول تقديم الخبر على المبتدأ، سنحاول تطبيق هذه القواعد على ما جاء في أبيات معلقة زهير بن أبي سلمى؛ فقد جاء تقديم الخبر شبه الجملة على المبتدأ المعرفة وجاء في بيت واحد، ومنها تقديم الخبر النكرة على المبتدأ النكرة المضافة وجاء في بيت واحدٍ فقط، ومنها تقديم الخبر شبه الجملة على النكرة الموصوفة وجاء في خمسة أبيات، وبيانها كالتالي:

أَمِنْ أُمِّ أَوْفَى دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلَّمِ ... بِحَوْمَانَةِ الدَّرَّاجِ فَالْمُتَثَلَّمِ

بِهَا الْعَيْنُ وَالْأَرْآمُ يَمْشِينَ خِلْفَةً ... وَأَطْلَاؤُهَا يَنْهَضْنَ مِنْ كُلِّ مَجْثَمِ

وَوَرَّكْنَ فِي السُّوبَانِ يَعْلُونَ مَتْنَهُ ... عَلَيْهِنَّ دَلُّ النَّاعِمِ الْمُتَنَعِّمِ

(١) معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمَّان، ط١، ٢٠٠٠م، ١/ ١٥٠-١٥٣.

وَفيهِنَّ مَلْهًى لِلطَّلِيفِ وَمَنْظَرٌ أَنِيقٌ لِعَيْنِ النَّاظِرِ المُتَوَسِّمِ
لِدَى أَسَدٍ شَاكِي السِّلاحِ مُقَذَّفٍ لَهُ لِبَدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلَّمِ
لِسَانُ الفَتَى نِصْفٌ وَنِصْفٌ فُؤَادُهُ فَلَمْ يَبْقَ إِلا صُورَةُ اللَّحْمِ وَالدَّمِ

من الملاحظات على هذا الجدول:

١- كان للوزن الشعري أثر كبير في بناء الجملة ورصف التركيب.

٢- لم يأتِ الظرف متقدما على المبتدأ في معلقة زهير بن أبي سلمى.

٣- التقديم في كل الأبيات هنا جائز إلا البيت الرابع؛ فالتقديم فيه واجب.

المبحث الثاني

تقديم شبه الجملة داخل إطار الجملة الفعلية

يُطلَق مصطلح (شبه الجملة) على كل من (الجارِّ مع المجرور) و(الظرْف)[١]؛ وذلك لأن كلاًّ منهما قد يدل على جملة ومعناها[٢].

و(شبه الجملة) يشبه المفردات في كونه غير متم الفائدة في نفسه، ولكن لا بد من تعلُّقه بما يتم معه المعنى، ويشبه الجملة في كونه يعتمد على ركنين: الجار والمجرور معًا، والظرف وما أضيف إليه معًا.

ومصطلح (حروف الجر) يشير إلى أن تلك الحروف تجر ما بعدها أو أنها "تَجُرُّ مَعْنَى الْفِعْلِ إِلَى الاسْمِ"[٣].

وهي أيضا (حروف الإضافة) لأنها "تُضِيفُ مَعَانِيَ الأَفْعَالِ إِلَى الأَسْمَاءِ، أَيْ: تُوصِلُهَا إِلَيْهَا"[٤].

كما أنها (حروف الخفض) و(حروف الصفات) لأنها تقع صفات للنكرات قبلها أو تحدث صفة في الاسم كالظرفية والبعضية والاستعلاء وغيرها من الصفات[٥].

وعدد حروف الجر عشرون حرفًا، تقع ما بين الأصلي والزائد والشبيه به، وقد جمعها ابن مالك بقوله:

---

(١) النحو الوافي: ١/ ٤٧٥.

(٢) السابق: ١/ ٤٧٦.

(٣) همع الهوامع: ٢/ ١٩.

(٤) معاني النحو: ٣/ ٥.

(٥) ينظر: همع الهوامع: ٢/ ١٩، ومعاني النحو: ٣/ ٥.

هَـاكَ حُـرُوفُ الْجَـرّ وَهْـيَ مِـنْ إِلَـى حَتَّى خَلا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى
مُـذْ مُنْـذُ رُبَّ اللاَّمُ كَـيْ وَاوٌ وَتَـا وَالْكَـافُ وَالْبَـاءُ وَلَعَـلْ وَمَتَـى

وقد أطلق بعض النحاة على شبه الجملة مصطلح (الظرف)، وذلك من باب التغليب فقط(١).

والظرف هو "مَا ضُمِّنَ مِن اسْمِ وَقْتٍ أوْ زَمَانٍ مَعْنَى (فِي) بِاطِّرَادٍ"(٢)، ويرى الدكتور تمام حسان الظروف على أنها "مَبَانٍ تَقَعُ فِي نِطَاقِ الْمَبْنِيَّاتِ غَيْرِ الْمُتَصَرِّفَةِ فَتَتَّصِلُ بِأَقْرَبِ الْوَشَائِجِ بِالضَّمَائِرِ وَالأَدَوَاتِ"(٣).

والرتبة داخل شبه الجملة محفوظةٌ؛ فلا يتقدم المجرور على حرف الجر، ولا المضاف إلى الظرف على هذا الظرف.

أما رتبة شبه الجملة في التركيب فهي من المراتب غير المحفوظة؛ حيث إن لها حريَّة الحركة والوجود داخل التركيب وذلك لتوسع النحاة فيها ما لم يتوسعوا في غيرها؛ وذلك لأن "كُلَّ شَيْءٍ مِن الْمُحْدَثَاتِ لا بُدَّ أنْ يَكُونَ فِي زَمَانٍ أوْ مَكَانٍ فَصَارَتْ مَعَ كُلِّ شَيْءٍ كَقَرِيبِهِ وَلَمْ تَكُنْ أجْنَبِيَّةً مِنْهُ، فَدَخَلَتْ حَيْثُ لا يَدْخُلُ غَيْرُهَا كَالْمَحَارِمِ يَدْخُلُونَ حَيْثُ لا يَدْخُلُ الأجْنَبِيُّ وَأجْرِيَ الْجَارُّ مَجْرَاهُ لِمُنَاسَبَةٍ بَيْنَهُمَا، إذْ كُلُّ ظَرْفٍ فِي التَّقْدِيرِ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، وَالْجَارُّ مُحْتَاجٌ إلَى الْفِعْلِ أوْ مَعْنَاهُ، كَاحْتِيَاجِ الظَّرْفِ"(٤).

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٩٢.
(٢) شرح ابن عقيل: ١/ ٥٢٦.
(٣) اللغة العربية معناها ومبناها: ١١٩.
(٤) شرح الرضي على الكافية: ١/ ١١١.

وقد تعدَّدت صور تقديم شبه الجملة داخل الجملة الفعلية حتى وصلت إلى عشر مرَّات في معلقة زهير بن أبي سلمى، وبيانها كالتالي:

رِجالُ بَنَوْهُ مِن قُرَيْشٍ وَجُرْهُمٍ	فَأَقْسَمْتُ بالبَيْتِ الَّذِي طافَ حَوْلَهُ
تَقَانَوْا وَدُّوا بَيْنَهُمْ عِطْرِ مَنْشِمِ	تَدارَكْتُما عَبْساً وَذُبْيانَ بَعْدَما
مَغانِمُ شَتَّى مِنْ إِفالٍ مُزَنَّمِ	فَأَصْبَحَ يَجْرِي فيهِمُ مِن تِلادِكُمْ
وَذُبْيانَ هَل أَقْسَمْتُمُ كُلَّ مُقْسَمِ	أَلا أُبْلِغِ الأَحْلافَ عَنِّي رِسالَةً
كَأَحْمَرِ عادٍ ثُمَّ تُرْضِعْ فَتَفْطِمِ	فَتُنْتَجْ لَكُمْ غِلْمانَ أَشْأَمَ كُلِّهِمْ
قُرَى بِالعِراقِ مِن قَفِيزٍ وَدِرْهَمِ	فَتُغْلِلْ لَكُمْ مَا لا تُغِلُّ لِأَهْلِهَا
بِما لا يُؤاتيهِمْ حَصينُ بنُ ضَمْضَمِ	لَعَمْري لَنِعْمَ الحَيُّ جَرَّ عَلَيْهِمُ
سَريعاً، وَإِلا يُبْدَ بِالظُّلْمِ يَظْلِمِ	جَرِيءٍ مَتَى يُظْلَمْ يُعاقِبْ بِظُلْمِهِ
دَمَ ابْنِ نَهيكٍ أَوْ قَتيلِ المُثَلَّمِ	لَعَمْرُكَ ما جَرَّتْ عَلَيْهِمْ رِماحُهُمْ
وَإِنَّ الفَتَى بَعْدَ السَّفاهَةِ يَحْلُمِ	وَإِنَّ سَفاهَ الشَّيْخِ لا حِلْمَ بَعْدَهُ

من الملاحظات على هذا الجدول:

١- كان للوزن الشعري أثر كبير في بناء الجملة ورصف التركيب.

٢- تنوعت مواطن تقديم شبه الجملة داخل إطار الجملة الفعلية؛ ففي الأبيات الثاني والخامس والسادس كان شبه الجملة متقدما على المفعول به، وتقدم في البيت الرابع عن المفعول به الثاني، وفي الأبيات الأول والثالث والسابع والتاسع كان تقديم شبه الجملة عن الفاعل، أما البيتان الثامن والعاشر فقد تقد فيهما شبه الجملة عن الفعل.